العولمة والأمن

عبد الرحمن الياسين

ⓒ دار طويق للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ياسين ، عبدالرحمن أبكر

العولمة والأمن .- الرياض.

١٠٢ ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك ٨-٧٨-٨٦٨-٩٩٦٠

١- الأمن العام ٢- العولمة أ- العنوان

ديوي ٣٥٠,٧٥ ٢٢/٢٠٧٩

رقم الايداع : ٢٢/٢٠٧٩

ردمك ٨-٧٨-٨٦٨-٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعـــة الأولى

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م

دار طـويق للنشـــر والتوزيـــع

ص.ب ١٠٢٤٤٨ الرياض ١١٦٧٥

ت: ٢٤٩١٣٧٤ - ٢٤٨٦٦٧٧ - ٢٤٨٦٦٨٨

بريد الكتروني: E-mail: dartwaiq@zajil.net

مكتب القاهـــرة

هاتف : ٤٥٩٤٦٧٩

محمول : ٠١٢٢٩٦٤٨٣٦

مساكن كورنيش النيل مدخل (٥) شقة (١)

روض الفرج

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى كل مُتلفت حوله - حاملاً هموم أمنه
مستلهماً طمأنينة سربه .. باحثاً سلامة عيشه
مستشعراً تحولات زمانه .. متوافقاً مع متغيرات أيامه
مستظهراً خفاياها .. مستنبطاً رؤاها ..
مستنطقاً مستقبلها .. مستنيراً بشرعة الله فيها ..
يا من تحملون تلكمُ الهموم .. تنظِّرون .. تُنفِّذون
إليكم يا مخططي الأمن .. أهدي كتابي،

عبد الرحمن الياسين

المؤلف في سطور

❁ الاسم : عبد الرحمن الياسين.

❁ لواء متقاعد - وزارة الداخلية/ الدفاع المدني.

❁ آخر عمل: مساعداً لمدير عام الدفاع المدني.

❁ مؤهلاته: ماجستير علوم أمنية.

❁ العمل حالياً : مستشار سلامة.

من مؤلفاته :

- الإرهاب باستخدام المتفجرات.

الناشر: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

- الدفاع المدني والحرب.
- الإرهاب آفة العصر - تحت الطبع.
- الأمن والإعلام - تحت الإعداد.

المقدمة

تتنازع العولمة مذاهب متعددة من المعارف تباينت مناهج معانيها، ومع اختلاف الرأي حولها وبيان مقاصدها بين المفكرين والسياسيين والاقتصاديين إلا أن قطار العولمة ما فتيء يسير في اتجاه واحد، يقطع مسافات شاسعة في الكيانات العامة، ويتجاوز سرعته في بلدان قطعت أشواطاً كبيرة في طريق العولمة، ويعتقد البعض أن من لم يسر في اتجاهها تذروه الرياح، أو تدفعه إلى الخلف، ويبيت خارج مسار المد الحضاري، بل سيجد نفسه وقد تجاوزه الزمن قافزاً من فوق رأسه، وقد يجد نفسه في نظر اليوم رمزاً للتخلف، ونهباً للجهل، ومصيدة للفقر، والمرض، والجوع، والانهيار الاقتصادي والاجتماعي، هكذا يصور البعض حال من لم يلج تيار العولمة.

لكن كيف الحال بمن يلجها؟ هل سيجد نفسه أمام زحفٍ متماسك القوى، متضافر الرؤى، متضامن الجهود، يأخذُ الضعيف بيد القوي، يساعد الغنيُّ الفقيرَ، تقف دول الشمال

لمساعدة دول الجنوب، تنقل الدول الصناعية معارفها التقنية إلى شعوب الدول النامية لسد عجزها تعزز اقتصادها وتنمي مداخلها، أم العكس؟

لكن بين هذا وذاك قام كل يدلي بدلوه من وجهة نظر وجوانب علمية تخصصية، كل خاض في سبر غور العولمة من زاويته.

فماذا يهمنا نحن رجال الأمن في هذا المقام بعد أن تشعبت التحاليل من اقتصادية، وفكرية، وثقافية، وتجارية، واستثمارية، وحرفية، ورؤوس أموال عابرة وأخرى مستقرة، وما إلى ذلك كثير.

وقد غاب مدى تأثير العولمة على الأمن وما قد يصاحبه من ثغرات في ظلها، وهو ما يوجب أن نرصده لتحقيق نطاق أمني منسجم مع تضاريس العولمة ومساير لها.

وفي هذا الكتاب سوف نتطرق - إن شاء الله - إلى العولمة من باب الأمن، وهو أحرص ما تحرص عليه الحكومات، وتستظل بظلاله الشعوب كمبدإ حياتي هام فلا حياة بلا أمن، وهو أمر شددت عليه الشرائع السماوية ودعمت أركانه لتستقيم

حياة البشر الذين استخلفهم الله على أرضه، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ (سورة البقرة، الآية: ٣٠).

وهنا تبرز إحاطة الله وعلمه بحياة الأرض، فقدر لها معايشها وأقواتها، وجعل الأمن ركيزتها الأساسية وعمودها المعيشي.

ويكاد يحتار البعض في تحديد فهمٍ دقيق لمعنى المصطلح الجديد "العولمة" الذي ما لبث يملأ الدنيا ضجيجاً، وذاع صيته في كثير من الأوساط الدنيوية، وهو مصطلح حديث أخذ يغزو العالم بجداره، وانقسم حوله المنظرون بين حالم مستبشر بها، وبين وجل متشائم منها.

والثابت أن مصطلح العولمة لم يكن جديد المفهوم، بل جاء نتاج تراكمات ونظريات بشر بها الفكر العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، رافعاً صيحات مبدأ الاقتصاد العالمي الموحد وانشطرتْ لتشمل مناحي حياتية كثيرة ليس في الاقتصاد فحسب، بل

امتدت إلى نواحٍ استثمارية، وتجارية، وثقافية، ومجالات العلوم والسياسة، والإعلام وغيرها من الأنظمة الاجتماعية.

لكنها في جانب آخر قَصَّرت عن تناول التأثير الغير مباشر في المجال الأمني على الشعوب، وهو موضوع يجدر التوقف عنده ومناقشته على ضوء معطياته، وذلك إن الأمن يشكل الوعاء الحاوي لتداخلات العولمة في الحياة بكافة مناشطها، والتحول إلى التجارة الحرة إلى مواقع دفق السلع ورؤوس الأموال، وحرية حركتها بين الدول دون عوائق، الأمر الذي يدعو مراكز البحث والدراسات الإستراتيجية إلى بحثه بدقة موضوعية لتأمين الجوانب الأمنية لتعاملات العولمة، وتغييرات قد تطرأ من إجراء تناولاتها الواسعة على البيئة الاجتماعية ومضامين الحياة التي تفرضها دوران عجلة التطوير العالمية، فمن الطبيعي عند حلول ظاهرة قوية كهذه لا تكاد تخلو من سلبيات كامنة غير واضحة للعيان تستخفي وراء عنفوانها وطغيان تيارها.

وتستمر العولمة كمفهوم جامع لأوجه الحياة المختلفة، تحكمها ضوابط ومؤشرات كمية وكيفية يستدل بها على تغيير الأنماط التقليدية، تتطور تدريجياً وتتصاعد إلى درجات تقتضيها

طبيعة مرحلة التغيير، وهنا يأتي دور الأمن ليواكب تلك المتغيرات ويتفاعل مع متطلباتها.

لكن قبل أن نخوض في هذا الدور علينا أن نتعرف على العولمة من منظور لغوي واصطلاحي.

العولمة

تعريف العولمة :

في اللغة هي مأخوذة من التعولم، والعالمية، والعالَم، وهي من قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ﴾ والمقصود معاشر الإنس، والجن، والملائكة، والحيوان فكل صنف يطلق عليه عالم[1] والتعولم أي الشمولية العالمية وهي تخص عالَم أممِ الأرض.

وفي الاصطلاح : هي اصطباغ عالم الأرض بصبغة موحدة، شاملة لجميع أقوامها، وكل ما يعيش عليها، وتوحيد النشاطات الإنسانية في قالب شامل لنواحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، والاستثمارية. وتعتبر أداة تغيير معيشي.

تتمثل في صورة حرية حركة الشركات، وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية دون عوائق أو موانع، وهي

(١) تفسير الجلالين.

بهذا تكوِّن مظلة عالمية تعولم الناس بمفهوم عام وشامل، وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤال فحواه.

هل العولمة جديدة وطارئة على عالمنا اليوم، أم هي قديمة؟ وللجواب على هذا السؤال نقول :

إن العولمة لم تكن حديثة الفكرة، بل توالت عليها ظروف وأحداث زمانية، وحداثة فكرية ومعرفية، حتى ألبستها ثوباً حركياً منسوجاً بنسيج العصر وتقنياته المتسارعة، فقد قامت الحضارات الإنسانية منذ القدم على معطيات بررتها دوافع نفعية بذلت فيها جهود بشرية، فتحت الباب أمام فكرة جديدة تغزو الوضع التقليدي القائم، لتجدد مناهجه وتهيئته على مسرح النشاطات الحياتية، بتفاعل عناصر أدائه ؛ كي يغدو في مظهر مقبول ومتناغم مع أساليب الحياة المعاصرة له.

وهكذا نجد أن العولمة كظاهرة لم تكن حديثة عهد، ولكنها مثلها مثل ظواهر الحياة الاجتماعية، نتاج عوامل زمانية ومكانية أملتها ظروف معاشية، مكنتها من البروز على حساب القائم التقليدي. وإذا كانت الحضارات التي سادت قد تعاقب عليها التجديد تلو الآخر، فإن الجديد لم يحل بطريق الصدفة الطارئة،

وإنما يأتي بعد مخاض فكري تتضارب حوله الرؤى، بين مُؤيِّدٍ له ومعارض لفكرته، وقد يمهد له زمناً طويلاً حتى تحين الظروف الملائمة لظهوره، كالأزمات المؤلمة، أو الحروب الطاحنة التي تفرز ظواهر اجتماعية جديدة، يجد فيها مريدي الظاهرة الجديدة سلامة توجههم كمشروع يسهم في بناء حضارة مستحدثة يسودها الرضا وكريم العيش.

وامتداداً لهذا المفهوم فإن عالم اليوم تجتاحه ملامح مَدٍّ فكريٍّ يهيءُ الأوضاع الحياتية على مسرح العولمة، في بُعْدٍ فكري، واجتماعي، واقتصادي يُرَوِّجُ له صانعوه على أنه الحل المناسب لمشكلات الحياة، واجتذاب الآخرين للدخول فيه دون تحفظ لاعتبارات المساوىء السالبة الكامنة خلفه، استبشر بها أصحاب المصالح، وانقسم حولها المثقفون، واستولت على الفكر البشري، فآمن من آمن على أنها نظام عالمي موحد أسموها العولمة وأول ما تبلورت فكرة العولمة، المطورة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ولدت فكرة العولمة كتطوير لمبدأ التجارة العالمية الحرة، وتحريرها من القيود إلى عالم الإنتاج والتسويق الغير مقيد، وتسويق المنتَج من السلع المختلفة،

والصعود إلى آفاق المعمورة الاقتصادية، وربما أغفلت في البداية بعض الشؤون الأخرى المرتبطة بشكل أو بآخر بعالم الاقتصاد كالسلع الخدمية، وخدمات الفكر والثقافة يرمي إلى توحيد مجتمعات الأرض في نسق ثقافي واحد، وهذا يعني تحويل الأقوام البشرية إلى قومية واحدة، متناغمة مع مفهوم الاقتصاد الموحد؛ لتسهل عملية الترويج، وفتح الأسواق، وإلغاء العوائق أمام البضائع والسلع، بمعنىً آخر يعني: كوننة العالم ليكون كياناً واحداً تحت مظلة العولمة الاقتصادية والثقافية بشتى فروعها وتفرعاتها.

هذا هو المنظور العام لمنظومة العولمة التي تسود عالَم اليوم بَيْدَ أن هذا المفهوم ينطوي على رؤية وردية بجمال الفكرة، والانبهار بزيها الجديد، دون مآخذ تؤخذ على هذا التيار العالمي، تقبع خلف الأبعاد المنظورة، وما تخفي طياتها من محظورات تستوجب التنويه عنها، وتسطيرها، وبيان خفاياها. إذ أن العولمة التي أصبحت على كل لسان ليقرأها كُلٌّ في اتجاهه من اقتصادية، وسياسية، وتجارية، وثقافية فالكل مهموم في حدود معارفه، إلا أن جوانب الأمن لم تعط حقها من البحث والتنظير في ظل العولمة ومكنوناتها.

فبينما تبحث الدول عن أقصر الطرق لتوصلها بالعولمة، والحصول على طرف من مدها الزاخر لتنمي قدراتها وتجلب أسباب السعادة لبلدانها، ظلت الأوضاع الأمنية في منأىً عن التشخيص بما يوازي أهميتها، ولم تعطي التدابير الأمنية قدراً كافياً من التركيز لكي لا يكون المد الاقتصادي على حسابها، وحتى لا تضحى العولمة سناراً يتسلل منه العابثون والمستهترون ليجدوا فيها طريقاً مفتوحاً لترويج أفكارهم، وتصدير عبث سلوكياتهم، يتوارون داخل جلبابها الفضفاض.

الأمر الذي يفرض على أي بلد أن تضع في حساباتها من التوقعات الخلفية ما ينبهها إلى مخاطر القادم من العولمة حماية لفكرها، وثقافتها، والحفاظ على هويتها.

وإذا كانت العولمة قد حسبت على أساسيات واضحة ورؤى مستبينة، من الكسب والخسارة، وفتح الأسواق وأرباح المنتوجات والسلع، فإن الرؤى الأمنية هي الأخرى جديرة بالاهتمام، ولا أحسب إلا أن هذا موضوع في الحسبان، لكن ربما على غير تفصيل، أو تأويل لمعاني العولمة، وفرضيات

التعاملات التجارية، والتكتلات الاقتصادية التي قد تطغى على التسحبات الجانبية، والمستخفية خلف تياراتها المستقبلية.

وإذا كانت بعض الجرائم تدار بواسطة عمليات منظمة في العالم، تتخفى وراء مفاهيم مغالطة للواقع، وتمارس عملياتها في الخفاء، فما يمنعها أن تتسلل إلى الأسواق في وضح النهار لتنشر أفكارها وتصدر أعمالها تحت ستار العولمة، في شكل بضائع وسلع في قائمة المسموح بتداولها، يندس بينها المخدرات، والمشروبات المسكرة، وغسيل الأموال، والمتفجرات، كل هذه السلع قابلة للدَّسِّ الخبيث بطرق فنية غير متداولة، فالتطورات العلمية مستمرة، والعالم مُقْدِمٌ على غاية في الدقة قد لا ندرك كنهها اليوم، لكنها ربما تكون واقعاً غداً، ولا أحد يستطيع أن يتكهن بماهية العلوم والاختراعات والاكتشافات التي تستفيد منها العصابات، ومراكز العمليات الإرهابية. فالإرهاب الذي يبسط ذراعيه في أرجاء المعمورة، وتعاني منه الشعوب يتربص بالناس ويأخذ بكل جديد، فعالم الإرهاب في عصرنا الحاضر يعتمد على التقنيات الحديثة في نشر عملياته فكراً وأداءً.

وإذا كانت العولمة قد حَلَّتِ العُقَدَ المتشابكة كما يعتقد البعض، ووضع القيود عن التصدير والوصول إلى أسواق المستهلك في أي مكان، فإن الأوضاع الأمنية هي أيضا مكان بحث وتقصٍّ لتوقعات المستقبل في ظل العولمة، وجديرة بالاهتمام لإعطائها من الأهمية ما يناسبها، ويجعلها مدار الإدراك والتوخي من فلول الجريمة، والتحسب لأولئك النفر من الخارجين، ووضعهم تحت مجهر الواقع.

فليس مستغربا أن تأتي الجريمة على طبق ثقافي وإعلامي، وهو ما نشاهده اليوم في عالم الإعلام الذي غطى أرجاء الأرض، ومعه سموم الأفكار والتفسخ الأخلاقي، في حين كان ذلك غير مُتصوَّر في أذهان الناس على الأقل في غضون العشرينَ سنةً الماضية، ولكنه أصبح حقيقة واقعية تخدش الحياء ويقوض الحشمة. فماذا بعد الرذيلة ونبذ الفضيلة في البث التلفزيوني، والمجلات، والإعلانات التجارية، المقصود بها ترويجَ السلعِ وضوحاً، ونَشْرَ الرذيلة ضِمناً.

آفاق العولمة وتأثيرها

نستطيع أن نستوحي من مبادئ العولمة أن آفاقها العامة تتركز في انفتاح الأسواق والإنتاج الصناعي، والتجاري، وتصدير الخدمات، والوصول بها إلى الأسواق العالمية دون موانع، وإلغاء الحواجز، مما سيؤدي إلى تزايدٍ مطردٍ في النشاطات الإنسانية، والتنقل السريع والسهل بين الأقاليم القريبة والدول البعيدة، ويُسْرِ انتقال المعارف والاختراعات الحديثة، وزيادة حركة نقل السلع والبضائع والمنتوجات، وتطور وسائل الاتصال، كل هذه ستفرض متغيرات قد تأتي بسلبيات مباشرة على الحياة الاجتماعية، بفعل حالة التأثير والتأثر، فما يصيب بلد لم يكن بمنأى عنه البلد الآخر؛ وذلك لأن العولمة سوف تصبغ العالم بصفة الشمولية، والتشابه في السلوكيات والتصرفات، وتصميم نموذج حياتي مُوَحَّدٍ.

ولأن سكان الأرض في تكاثر مستمر فمن الطبيعي أن تتزايد حاجاتهم الضرورية والكمالية مما يعكس تفاعلات تتأثر بها الشعوب، وتقتبس أمَّةٌ من أخرى بفعل احتكاك المجتمعات وتقاربها، مما يؤثر سَلباً أو إيجاباً على بعضها.

فالمعروف أنه كلما زاد عدد السكان كلما زاد الطلب على المعايش، ويطمح الإنسان في الحصول على خدمات أرقى ويسعى جَاداً للحصول على مستوىً أفضل، وخدمات أسرع وأحسن. وهو كما يسعى لمستوىً معيشيٍّ ودَخْلٍ جيدٍ فإنه يلح في طَلَبِ خدمات أوفى، كخدمات صحية ملائمة لحياته، وفُرَصِ عَمَلٍ متوفرة، ودخل وافر، وفُرَصٍ تعليمية جيدة، وخدمات واسعة وسهلة، ووفرة إنتاجية، وسلعة ذات جودة في الأسواق دون مشقة في البحث عنها.

والأجدر من ذلك كُلِّه، وعلى رأس قائمة مطالبه الضرورية تأمين سلامته، وتوفير أمنه، حماية من الأخطار، ووقاية من الجريمة، واستقراراً لبيئته ومقاصد معيشته، والحد من الكوارث المحتملة، والعمل على إيجاد سياج وقائي متكامل يضمن له العيش الهانئ في بلده أو مقر إقامته، وأماكن ترحاله.

كل هذه قواسم مشتركة بين الشعوب، بل ستزداد إلحاحاً في ظل العولمة مما يحكم حلقة الربط بينهما كأفراد وجماعات، الأمر الذي يعزز النظرة إلى التركيز على النواحي الأمنية وتدابير الوقاية، على مستوى مقاييس ظروف العولمة، وما يطرأ من مستجدات تقتضيها سرعة تحرك رؤوس الأموال، الذي سيترتب عليه دخول الشركات المتعددة الجنسيات، وما سوف تتمتع به من حرية التحرك والنفوذ حسبما تفرضه بنود العولمة، يعطيها الأحقية في المطالبة بتسهيلات قد تكون على حساب الأوضاع الأمنية في الدول، وفي غضون ذلك نجد أن للعولمة وجهاً مشرقاً ينبئنا بمستقبل واعد، يتصاعد معه حظُّ الإنسان في الحصول على مستويات رفاهية زاهية، ووجهاً آخر لا أقول قائم، ولكنه يتطلب المزيد من العناية، يتسم بعتمة الرؤية، وتغلفه غمامه من الفرضيات قد تنعكس سلباً على مجتمعاتنا أمنيًّا.

ولعلّ الاجتماعات التي تقام عن العولمة، وخاصة في "دافوس" بسويسرا، الذي ينعقد فيها اجتماعات المجلس الاقتصادي العالمي، تصاحبها مظاهرات ومطالبات ونداءات تصرخ في وجه مَدِّ العولمة، وحالة الخوف التي تنتاب المجتمعات، وبالذات المحافظة منها بسبب غموض مستقبل قادم في أحضان العولمة التي أسهبت في تفاصيل التجارة الدولية، واقتصاديات السوق، والاستثمارات الواسعة

في الخدمات، والعمالة الوافدة بمساوئها وإيجابياتها، وتقاليدها وأعرافها، وخلفيات حياتها، في حين لم تعطي قدراً كاف من بنود الحماية لخصوصيات الشعوب، وثقافتها، وقِيَمِهَا، وأخلاقياتها، فيجدر بنا استقراء المستقبل لا على أساس اقتصادي فحسب، بل على أسس تكاملية لجوانب الحياة المختلفة، تعطي قدراً من الدراسات للأوضاع الاجتماعية المستجدة التي تلازمها في خلفية جانبية، دون أن تنال قدراً كافٍ من الضمانات، فالتلازم بين الوجهتين متداخلة بشكل عضوي ويصعب الفصل بينهما، وإذا كان ذلك غير واردٍ بشكلٍ واضحٍ عند مسطري النهج الحضاري العولمي فإنه حرى بنا أن نضع ذلك في بؤرة الاهتمام؛ لحماية الأمن واستتباب الاستقرار، وحتى لا تأتي معالجاتنا متأخرة، وبعد أن يقع "الفأس في الرأس" كما يقول المثل الشعبي الدارج بين الناس، وفي هذا الإطار ينبغي اعتماد معايير واضحة المعالم في كل المجالات، بما في ذلك المجال الأمني، حسبما تراه كل دولة يكفل العمل على درء ما ينتظر السكان من مخاطر ومستحدثات غير متوقعة وفي غير ذي بال في غمرة الاستبشار بالعولمة والاستغراق في مبشراتها. والشاهد على

ذلك اندلاع المظاهرات الصاخبة في شهر يوليو ٢٠٠١م، التي قام بها مناهضي العولمة، احتجاجاً على انعقاد قمة الدول الصناعية الثمانية في "جنوى" بإيطاليا، وحمل فيها المتظاهرون لافتات كبيرة كتب عليها بالإيطالية أنتم ثمانية، ونحن ستة مليار وقد ذهب ضحية هذ المظاهرة أحد الشباب المناهضين. وهو تعبير عما يخالج الشعوب من مخاوف تجاه العولمة.

ملامح العولمة

إذا استوعبنا ملامح ومبادئ العولمة وآفاتها، يمكن للمرء أن يستخرج من خلف سطورها أن هناك سعياً مكثفاً إلى قولبة العالم في سلة غربية لتعميم أسلوب الأمركة، على أنها نموذج صالح لحياة البشرية يدخلون فيه من بوابة الاقتصاد والتجارة، في صورة مشاريع وتعاقدات بأنظمة وأساليب قانونية، تتجاوز بها قوانين وأنظمة الدول الأخرى، وشيئاً فشيئا تتغلغل تلك الشركات والمؤسسات لتعم الحياة العامة، وتُزين بساطة الحياة،

وهكذا تفرض صبغتها، وطرق عيشها وتعاملاتها تدريجياً، حتى يألفها الناس كأسلوب حياتي ناعم متوافق مع العصر، وانفتاح الشعوب على بعضها فيما يمكن أن نسميه بانفتاح السوق الاجتماعي على غرار الانفتاح الاقتصادي، والاتجاه إلى الاندماج في إطار دولي جديد. ومن هنا يمكن أن يحل بالتدريج نمط بديلٍ لحياة الشعوب يطغى على الخصوصية المتوازنة، يتنامى مع مرور الوقت حتى يجد الإنسان نفسه مشدوداً لنمط الحياة الجديدة على حساب هويته وثقافته، والانجراف مع تحولات العالم إلى هوية اندماجية واحدة.

وهو ما سوف تكرسه وسائل الإعلام المتنوعة، ببث نظريات العولمة، تشرح منافعها، وتكرس عملية الإقناع بها، وتقدمها للآخرين في طبق جذاب، حلو المذاق، يزين لهم الانخراط بطريقة أو بأخرى في أتون العولمة، وما ستقدمه لهم من حلول تطوي صفحة المتاعب الحياتية، وبذلك يمكن تشكيل نسق عالمي متوحد يدين للعولمة بالشمولية، وحَلِّ عُقَدِ المشكلاتِ والمتاعب المعيشية البائسة.

مظاهر العولمة
أولاً : المجال الاقتصادي

يستحوذ المجال الاقتصادي أكثر من غيره من المجالات الأخرى، بل يكاد يشكل قطب الرحى في فِكرةِ العولمة، وهو بهذا يعتبر الركن الأساسي في هيكل مفهومها، لكنه يستقطب بالتبعية المجالات الأخرى التي ستتهاوي فيه، وتتسع رقعته لتشمل المناحي الحياتية الأخرى، سياسية، واجتماعية، وثقافية فكرية، وإعلامية، وهذا يعني تقديم أسلوب حياتي جديد تعتنقه الشعوب، في صياغة موحدة يربط بينها مناخ اقتصادي يسمح بمنافسات قوية، تشتد رياحها وتقوى بقوة هيمنتها، ورؤوس أموالها، وثباتها في السوق على حساب المنافس الأضعف، تسانده قوة تقبع خلفه، وتشد عضده بمناهج فكرية وإعلامية تفرضه وتعزز بقاءه وفق مبدأ البقاء للأصح، بغض النظر عن حقوق الجانب الآخر، وبهذا تَتِمُّ الهيمنة على

الأسواق لتستقل القوى الكبرى بقَدْرٍ من السيطرة تخلخل الشعور العام لتأصيل فكرة تذويب العالم في بوتقة العولمة.

وفي إرهاصِ القولبة العالمية تتلاشى هوية الشعوب، وتنطحن بين تروس آلتها.

ثانياً : المجال الثقافي والفكري

وفْقَ مقولةٌ "أنَّ العالَم أصبح قرية كونية صغيرةً" بفعل ثورة المعلومات، وتقنيات وسائل الاتصال المتسارعة حتى سيطرت على الفكر العالمي، وتداخلت معها الثقافات والمسائل الفكرية عبر شبكة المعلومات العالمية، الشبكة العنكبوتية الإنترنت (Enter net)، والهواتف الجوالة، والوسائل الحديثة، فمكنت من اقتحام الساحة وتوجيه الرأي العام العالمي لنوعية فكرية تُرَوِّجُ لعولمة السوق، وتعمل على تثبيت قوانين ومفاهيم تصب في حقل العولمة وتركز أركانها، حيث إن الاقتصاد يعتمد في رواجه على الإعلام، وهو أيضا سلاح قوي التأثير في بناء ثقافة وصياغة فِكْرٍ

عالمي جديد يسري تأثيره بسهولة في نفس المتلقي له، وتجعله يُقبلُ إقبالاً شديداً على المنتجات، وهذه العلاقة بين الإعلام والاقتصاد تجعله يُدِرُّ أرباحاً طائلةً في عالَم المشتريات، وكَسْب المنافسة في الأسواق، ومن خلال ذلك يعمد المُروِّجُ إلى تقديم برامج إعلامية ثقافية وفكرية هدفها كسب رضى المستهلك، (وغني عن القول ماذا ستكون عليه تلك البرامج، وماهية وسائل النشر، وهل ستراعي خصوصية الشعوب وأخلاقياتها وأفكارها ومعالم حضارتها)، وتفرضه على المشاهد والقارئ والمتلقي للإعلان، والمطلع على المنتجات المعلن عنها، ومن هذا المنطق سوف لا يكون السوق هو الهدف الوحيد، بل سوف يتجاوز إلى فرض ثقافة منقولة تسود العالَم وتحدد طريقة تفكيره، وإذا كانت العولمة في سياق توحيد حركة العالم وإلغاء الحواجز والحدود الجغرافية، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتوجيه موجة السوق الواحد. هنا تستوقفنا أسئلة عديدة عن الإجراءات الأمنية المفترض تعاملها مع مصوغات التوحد العالمي بمجالاته المختلفة، هل ستكون كافية لمواجهة التبعات التعاملية بين المتنافسين؟، وما هي وسائل الحلول التي تتبعها عند تجاوز

طرف على آخر؟، هل البنود الموثقة في اتفاقية التجارة العالمية كافية له؟، هل العوامل الأمنية فعلاً قادرة على اكتشاف المناورات الاقتصادية في السوق؟، وهل سوف يصاحب ذلك مصادمات ودسائس غير مرئية، ليقضي فيها طرف على آخر، تنشئ عنها مشاكل أمنية من اغتيالات، ومضاربات، وخصومات تتأجج فيها الروح العدائية، ليستخدم فيها العنف والإرهاب، تستشري فيه الجريمة المنظمة يوجهها طرف على آخر، يسودها الهلع، وتسقط معها معايير الأمن التقليدية لعدم مقدرتها على السيطرة؟.

إذاً ما موقف مُنظري الأمن من عواصف العولمة الغير منظورة والغير متوقعة؟.

ألا يُوجبُ كُلُّ ذلك أن نضع حساباتنا على أساس فرضيات تساؤلية تستقرأ سلبيات العولمة على الأمن، وما ستجره من صراعات تسويقية واستثمارية، وغزو فكري وثقافي سيدخل إلينا عبر بوابة العولمة بطريقة مشروعة ومشرعة له الأبواب؟. غنيٌّ عن القول أن العولمة ستبث تيارات تُدخلُ متغيرات طارئة على الحياة العامة للمجتمعات، وأول من سيصطدم بها البيئة الأمنية، وذلك أن مفهوم الأمن واسع النطاق، ويدخل حياة الرجال والنساء كما تقول

الأستاذة آسيا بنت صالح العلوي، أستاذة القانون في كلية بالرباط خلال ندوة عن العولمة بعنوان (تجبير الثغرات) التي أقيمت في أصيلة (المرجع جريدة الشرق الأوسط العدد ٧٢٠٤ في ١٩/٨/١٩٩٨م).

ويقول الصحفي المغربي طالع المسعود الأطلبي في الندوة نفسها، حيث قدم ملاحظتين عن الأبعاد الأمنية لمسار العولمة إذ قال: إن مسار العولمة يطرح نفسه كحتمية قوية على الدول والشعوب، وانطلاقاً من كون هذا المسار حتميا من حيث التحكم المعلوماتي فإنه يدعم الهيمنة الاقتصادية، ويدعم بنية علاقات العولمة، الأمر الذي يستدعي إمكانية استعمال القوة دفاعاً عن النظام، ومن هنا يقول الأطلبي تبرز الفجوات الأمنية.

وإذا كانت العولمة قادمة بقوة فإنه ينبغي أن يكون تعاملنا معها بقَدْرٍ موازٍ لها؛ لنجابه تياراتها بحِكمةِ العاقل الذي يأخذ من الشيء أحسنَه، ويُكيف وضعه كي يتجنب مساوءها ويتفادى مخاطرها وسيئاتها، والحد من تأثيراتها على المجتمع، وطالما أضحت العولمة بهذا المعنى فإن انعكاسات غير منظورة قد تبدو لمنظري الأمن، من حيث دخول شركات منافسة كبيرة على الدول النامية يضمحل معها الناتج المحلي، لعدم قدرته على

المنافِس الأجنبي مما سيولد انحساراً، وإخلاء الساحة للوافد القوي، مما قد يتشكل معه إحساس بالغبن تنشأ معها معركة خفية، مقاومة لحركة الإنتاج والسلع الأجنبية، وخلق مصادمات نفسية وحسية تبدو من هذا الطرف ضد الآخر.

وفي غضون هذا الوضع ستنشأ حالةَ عداءٍ قد تستغلها القوى الأجنبية، وتتدخل لفرض هيمنتها بحجة حماية التجارة الحرة، والعمل على تثبيت مبادئها.

هذا النوع من الافتراض سيدخل على البيئة الأمنية بأوجاع رأس، وستجد نفسها أمام معطيات أمنية غير تقليدية، تقود إلى مستوىً من وصفات غاية في الدقة والمعلوماتية، وقدرة على التحليل ومواكبة الجريمة أينما حلت، وبقدره علمية من المهارة والإتقان، إذ أن مخرجات التنافس والشعور بالإحباط لدى المنتج المحلي، من اضمحلال موقعه المكاني في السوق سيجعله يستنبط أساليب مختلفة لزعزعة الأجنبي، وقد يجد تعاطف شعبي كبير معه، والله يعلم ماذا ستكون الأساليب والنتيجة.

إننا إذا نظرنا إلى الأسباب التي هُيئت لظهور العولمة لوجدنا أنها تراكمات فكرية، وإذا نظرنا إلى الأهداف التي قامت من

أجلها سنجدها اقتصادية، وعلى هذا ستتحدد النتيجة الفاعلة قوامها هيمنة تسويقية، ومحاولة غلبة فوقية تجتاح عالم اليوم.

ومن الأهداف التي خرجت من الأسباب إلى النتيجة التي تمخضت عنها نرى أن العولمة آتية بقوة، إذاً ما هو المطلوب حيالها؟.

ليس المطلوب إدارة الظهر، ولكن المطلوب هو التكيف مع طروحاتها، والإفادة منها، والتعامل مع مناظيرها بحصافة التفكير، وجعل أسس التعامل من واقع المطروح، واستكشاف آفاقها وتحويلها للصالح العام، وبما ينسجم مع مصالح البلدان النامية، التي تبدو خاسرة في كفة الموازنة إذا لم تستطع التعايش الأمثل مع القادم إلى الساحة المحلية، وتستوعب ملهمات المستقبل العولمي، الأمر الذي يستلزم أن تكون المواجهة مستحكمة وجماعية كحال الدول العربية، فإن وضع خطة مواجهة جماعية ربما كان أدعى للتصدي من أن تكون منفردة، كل دولة على حدة، فلن تقوى على صد تيار آثار العولمة على الأمن بمفردها.

فإذا اعتبرنا أن الأمن القومي العربي متكامل العطاء تجسيداً وتنسيقا، وأنه يشكل وحدة مصير لجميع الدول العربية، رغم أن لكل دولة منها شكل أمني له خصوصياته الوطنية،

مختلف فيه عن الآخر، إلا أنه ينبغي وضع إستراتيجية أمنية متوافقة ومدروسة على مستوى العالم العربي، تقف في وجه سلبيات العولمة على الأمن، وسد الثغرات الطارئة على البيئة الأمنية العربية، من حيث توحيد الاهتمام، وتفعيل الإجراءات، والسرعة في التناغم مع بعضها البعض في القبض على المجرمين والفارين، والذين قد يستفيدون من قوانين العولمة في بلد لينجو منها إلى البلد الآخر بحكم تفرد القوانين والأنظمة.

ويكفي لذلك عبرة ما تجري عليه الاتفاقيات الأمنية الأوربية، وتوحدها، وتقنين القواعد، وسَنِّ الأنظمة في صبغة أوربية واحدةٍ لِسَدِّ المخارج القانونية بقصد أحكام القبضة الأمنية من خلال العمل الأمني الموحد، وإغلاق المنافذ على الخارجين والنافدين باسم العولمة، واعتبار أمن أوربا أمناً واحداً لا يساوم عليه أحد. وينظر الكل إلى الهَمِّ الأمني في بيئة أمنية تحكمها قوانين موحدة ضد الجريمة والمجرمين والخارجين والمتطفلين على أمن الشعوب. وعلى غرار ذلك يستوجب أن تكون استراتيجية الأمن العربي في مواجهة آثار العولمة على الأمن.

ما هي الأوجه المحتملة للنشاطات الإجرامية في نطاق العولمة على ضوء مظاهر وملامح العولمة وآفاقها ؟.

بما أن مسوغات العولمة تتسع لنطاقات اجتماعية متنوعة تجتاح الشعوب، ينتج عنها إرباكات متعاقبة قد تضطرب في حموتها الحياة العامة، وتتجلى فيها صور غير مألوفة تمليها ظروف العولمة، تندس تحت أستارها حالات ذات تأثير قوي تشكل هواجس مقلقة على الأوضاع الأمنية من منطلق رؤية أن العولمة ستمنح الإجرام صفة العالمية، وستفتح آفاقاً واسعة للجريمة المنظمة، تستظل بظلها، وتتستر خلفها، ويتسع مسرحها لتشمل أكثر من بلدٍ من أرض الله الواسعة، تصطلي بنارها الشعوب، ومعها تتفاقم النشاطات الإجرامية لتتجاوز النطاق المحلي والإقليمي، وتصبح عالمية الجريمة أحَدُ معالم العولمة، قافزة فوق الحدود، وعابرة للقارات كنتيجة حتمية لسياسات لم تبشر به العولمة المادية. ومن هذه المنطلقات سوف نركز على بعض الأوجه المحتملة للنشاطات الإجرامية التي ستلبس ثوب العولمة وهي:

أولا : إنفتاح السوق

أشرنا في معرض الحديث عن آفاق العولمة أنها تتركز في انفتاح الأسواق للمنتوجات الصناعية والتجارية، وتوصيل السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية دون موانع تعيقها أو تمنع حركتها. وهذا يعني سهولة نقل السلع والبضائع، ومعها يسهل تنقل الأفراد، وتخف إجراءات دخولهم عبر منافذ الحدود، يساعدهم على هذا التقدم الكبير في وسائط النقل البري، والبحري، والجوي مما يوفر فرصاً متاحةً للمجرمين يستفيدون منها لترويج عملياتهم، وتهريب ممنوعاتهم، والانتقال بحرية تحت مظلة العولمة والتسوق العالمي المنفتح، إضافة إلى توافد الهجرة الإقليمية والعالمية بفعل العمالة الرخيصة التكلفة التي يستخدمها أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة، وهم عادة ما يجلبون معهم عاداتهم وتقاليدهم، مطالبين بحرية ممارستها من منظورهم للحرية الشخصية، التي قد تتعارض مع قِيَمِ وأخلاقيات هذا البلد أو ذاك. ناهيك عن بعض الجماعات ذات النزعة الإستيطانية هرباً من العَوَز والفاقة في بلدانهم، وهم

يميلون إلى انتهاج الحيل والمراوغة، ويصعب ضبطهم، أو ترحيلهم إلى بلدانهم، ومن خلالهم تغدو الجريمة أكثر رواجاً.

ثانيا : جرائم العنف والإرهاب

يكاد يكون الإرهاب وأعمال التخريب والعنف ظاهرة تعم الدنيا بأسرها، ولم تنجو أي دولة من عذابها، وربما لم يمر يوم دون أن تكون هناك عملية إرهابية نسمع عنها عبر وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة، وفي هذا الإطار فإن العولمة قد تشكل مرتعاً خصباً لأعمال العنف، وتنتشر أعمال الإرهاب بأشكال متنوعة، مستفيدة من التقدم الهائل في مجال أنظمة الحاسوب، وتقنية المعلومات والوسائل الإلكترونية، وتَقَدُّم وسائل النقل السريع عبر القارات والاتصالات بالأقمار الصناعية.

مما يُمَكِّنُ الإرهابيين من تفصيل عملياتهم، ونشر أفكارهم ومعتقداتهم، وهي موجه أخذت شكلاً عالميا حتى قبل نضوج فكرة العولمة، فما هو الحال إذاً في وضع الانفتاح الحُرِّ وحرية اقتصاد السوق؟.

ثالثاً : تهريب وترويج المخدِّرات والمؤثرات العقلية

تُعَدُّ المخدِّرات والمتاجرة بها، ونشر وبائها من التحديات الكبيرة التي يعانيها المجتمع الدولي، تُدرُّ دَخْلاً وفيراً من الأموال بطرق غير مشروعة ومحرمة دولياً، وأصبحت مصدرقلق كبير للحكومات لما تخلفه من مشاكل صحية وعقلية، تدمر العقل والروح، تُصيبُ مضاعفاتُها أيَّ أمَّة في أغلى ثرواتها البشرية شيئاً فشيئاً، فتعطل معاني الحيوية والنشاط خاصة بين الناشئة، بالإضافة إلى ما تشكله من تزايد مستمر وتصاعد لمؤشر الجرائم. وتعمل عصابات تهريب المخدرات على توزيع تجارتهم، ونصب الأفخاخ للإفلات من تعقب أنظمة المكافحة وطائلة القوانين، وقد يصل بهم الأمر إلى أعمال عنف لمقاومة السلطات.

فما عسى أن يجدوا في العولمة، ألا يجدون طريقاً سهلاً ينفذو من خلاله، وينتهجون الأساليب المتقدمة للترويج والوصول بها الأسواق تحت ستار عولمة السوق المفتوح، ويتسللون عبر موزعين ومروجين يتعاملون مع مجالات العولمة يدسون موادهم ويتغلغلون في الأسواق ويعيثون في الأرض فساداً ؟. وإذا كان هذا على مستوى الترويج والمتاجرة بالمخدرات

فإن الطرف الآخر من المستعملين يشكلون متاعب إضافية تضاعف هموم المكافحة، ومعروفٌ قوةَ الربط بين الجريمة وتعاطي المخدرات، وما تسببه من ويلات اجتماعية كالإدمان، والعنف، والسطو، والسرقات لتحصيل المال اللازم لشرائها.

رابعاً : غسيلُ الأموال

إذا كانت تجارة المخدرات تحصد أموالاً طائلة من عمليات التهريب وبيعها، فقد تكدست الأموال وتصاعدت أرقامها، مما حدى بالمتاجرين بها إلى إعادة تشغيلها من عمليات سميت بغسل الأموال واستثمارات عائداتها، فسيجدون الأمر ميسوراً في كنف العولمة، إذ سوف تستثمر الأموال في عمليات تجارية واسعة بطرق مشروعة، لا تعيق حركتها أو تمنع استثمارها ليعاد استغلالها في عمليات متاجرة أخرى. تتفاقم معها عمليات تهريب وترويج المخدرات والملوثات العقلية.

خامساً : العمالة الرخيصة المزاحمة للعمالة المحلية

تلجأ الشركات ذات رؤوس الأموال الطائلة، العابرة الحدود إلى توظيف عمالة رخيصة، وتنقل مصانعها وإنتاجها من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية لتقليل نفقة التكلفة، وخفض جودة المنتج، وهذا يعني جلب عمال بأجور منخفضة تزاحم العمالة المحلية، مما يقلل فُرَصَ العمل وتفشي البطالة بين السكان، وفي هذا المنظور احتمالات ازدياد الجريمة، وتوليد شحنة مضايقات وكُرْهٍ يسبب احتكاكات تنذر بموجات غضب، من احتلال مواقع العمل من قِبَلِ الأجنبي على حساب العامل الوطني ناهيك عن تفشي عادات دخيلة تفتح ثغرات على البيئة الأمنية بجرائم غير مألوفة.

سادساً : التغييرات التقنية المتلاحقة

يتأقلم الإنسان مع متغيرات الحياة ويتأثر بها ؛ لأنَّ تقدم العلوم يعني تغييراً في أوجه النشاطات الاجتماعية يقبل عليها المرء بنَهَمٍ. ويشهد عالمنا اليوم تطورات في وسائل الاتصال، واندمج معها وطوّعها لمصلحته باستخدامات غير مشروعة،

واستفاد منها الإجرام فوائد كثيرة، وأتاحت لهم مجالاً واسعاً للقيام بأعمال إجرامية، فإرهاب الكمبيوتر، وتبادل المعلومات بين العصابات، والتهديدات الإجرامية عبر شبكة المعلومات (الإنترنت)، والاختراقات المتكررة التي يمارسها العابثون، ونفث طيشهم في التعدي على الحرمات الأخلاقية، والمزعج أكثر في هذا الدخول على شفرات المواقع المعلوماتية لبرامج الأسلحة، وحتى أسلحة الدمار الشامل، وإن كانوا لم يتمكنوا من الحصول على معلومات دقيقة، إلا أنهم قد ينجحوا في المستقبل، وهذا أمر يثير المخاوف ويشكل هاجس رعب للدول، مما أوقع العالَم في ورطة أمنية يجازف بها الهواة العابثين والحاقدين، قد تطول حياة البشر بأشكال جديدة من الإجرام، كالدخول إلى الحسابات الخاصة في البنوك، والعمل على نقل مبالغ مالية إلى حسابات أخرى، واختلاس الأموال، واللعب في أرقام الصفقات، وتبادل معلومات بين المنظمات الإجرامية والعبث بأنظمة شركات الطيران والملاحة الجوية.

مما يُسبب إزعاجاً للحكومات بإضافة مخاطر طارئة غير الحروب، والمخاطر الطبيعية والصناعية، وشكلت متاعب إضافية للإنسانية.

سابعاً : الإعلام العولمي

يحظى الإعلام بوسائله المختلفة باهتمام بالغ في كافة المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية ولم يبقى فرد أو جماعة لا يستقطبها الإعلام وتستهويه برامجه المتنوعة، ويُعَدُّ الإعلامُ صناعة عصرية لنشر الخير والشر في آن واحد، ويمكن تطويعه حسب الإمكانات، ولكل وجهةٌ هو موليها.

وقد أنجب عصر المعلوماتية ثورة إعلامية في سرعة بث المعلومة، وتقديم الأخبار ببرامج ثقافية وإعلانية، اقتصادية وصناعية، وترويج المنتجات، ومداعبة خيال المشاهد، وشد الانتباه لبرامج معينة يصوغ فيها فكر العامة والخاصة، ويوجهها لمصلحة المستثمر، وتشجيع المستهلك للاقبال على شراء السلع بطُرق جذابة، في حين تخفي بين ثناياها دساً غير منضبط يحاكي الشهوات، ويوقظ النزوات، بخبث إعلامي ليس بالسهل اكتشافه، تستهدف نظرة مزدوجة، ظاهرها الترفيه وترويج السلعة وباطنها الاستحواذ على الجيوب، والتفسخ الأخلاقي، والميل بالإنسانية إلى هاوية الملذات والشهوات، والبُعْدُ القيمي، وتصدير النماذج الغربية واكتساب مساوئها.

ثامناً : تصاعد البطالة

رأينا أن فلسفة العولمة تعتمد أساساً على محور اقتصاد السوق، وتحويل العالَم إلى قرية كونية، ترابطت أجزاؤها، وتقاربت أطرافها عبر وسائل اتصال سريع، تستطيع تحريك رؤوس أموال من بلد لبلد آخر في دقائق معدودة دون قيود، يفتح المجال لاختناقات مالية، خاصة في الدول النامية التي قد تعجز عن تدارك الوضع في الإخلال بموازين اقتصادها، والحد من تدفق رؤوس الأموال الممتدة للسيطرة على السوق، يستولى فيها الأجنبي على عواملها الإقتصادية، يؤثر بصورة مباشرة على الأوضاع الاجتماعية ليجد كثير من المستخدمين أنفسهم في حلبة البطالة، وسد فُرَصِ العمل إذا ما انحسرت مؤسساتهم أمام المد الجارف من رؤوس الأموال، وإحلال عمالةٍ مستجلَبة من الخارج، وهذا بدوره سوف ينعكس سلباً على تفاقم الجريمة، ويدفع بالعاطلين للبحث عن العيش بطُرق غير مشروعة، وربما الانخراط في أحضان عصابات الإجرام المنظم الذين يستغلونه لتنفيذ مآربهم في التهريب، والإرهاب، وأعمال العنف والتخريب، وزعزعة الأمن. وسيصاحبُ ذلك عملية تفكك

الأسر، بحيث يذهب كُلٌّ في طريق للبحث عن الرزق، وسَدّ الحاجات المعيشية، وسيصيب الترابط الاجتماعي بخلل ذريع، وبعد تفكك الأسر يتفكك المجتمع المتماسك، تنشأ عنها إشكاليات إجتماعية، وصحية، وبيئية تعجز الدول - خاصة الفقيرة - في معالجة ذيولها.

تاسعاً : الصراعات التنافسية في السوق

إن مما يجبُ متابعته بشدة ما قد ينشأ من صراعات إقتصادية بين المستثمرين ومنافساتهم الحثيثة للاستحواذ على السوق، وجذب المستهلك، مما قد يترتب عليه مشاحنات، وخصومات، وعداوات، ومطاحنات، ودسائس بعضهم ضد البعض الآخر.

عاشراً : إنَّ هذه المؤثرات وغيرها لا تبدو واضحة للعيان، فقد لا تحدث مجتمعة بل ربما تقع مجزأة ومتباعدة مكاناً وزماناً، إلا أنها من منظور حتمية تشابك المصالح فإن احتمالات حلولها

واقع على الأقل نظريا، تتداخل تدريجياً مع احتلال العولمة مواقعها عاماً بعد آخر.

وكما أن الجريمة دائماً سابقة للمعالجة، ومن واقع هذا السبق فلا بد مِنْ وضع رؤية مستقبلية للوضع الإجرامي المتعولم، ولو على أساس نظري مبدئيٍّ.

ولو رجعنا للتاريخ سنجد أنَّ لكل حقبة زمنية نوع من الإجرام، ارتبط بها وانطبع بعصرها. وفي كل متغير زماني إفراز إجرامي مخالف لما قبله في الأسلوب والوسيلة، فالعنف في السابق غيره قبل الثورة الصناعية في أوربا، وفي أوائل هذا القرن كان لإرهاب في صورة غير صورته في النصف الأخير من القرن العشرين، وأساليب السطو والتهريب لم تكن هي نفسها في مطلعه.

وبعد اكتشاف الآلة، والمتفجرات، وتنوع المخدِّرات وتكوُّنِ عصابات إجرامية، وخروج فلسفات إجتماعية تغيرت معها صور الإجرام، وانصبغت بصبغة العصر العلمية، وأفادت منه كثير في تسهيل عملياتها ونشر مفاهيمها.

وبما أن العولمة متغير زماني فإن الجريمة سوف تلبس ثوبها، وتحتضن مفهومها، وتوظفها لخدمتها، فما يمنع الإرهابي من عمل عبوه من موادٍ مُيَسَّرٌ الحصول عليها، وفي متناول اليد، وتركيبها في جهاز توقيت، وتفجيرها بجهاز إرسال يدوي، بعيداً عن الأعين وهيئات السلطة، أو ما يمنع مهرِّب مخدراتٍ من توريد مواد مجزأة معالجة كيماوياً، ثم يعاد تجميعها في معامل مخبأة ويقوم بتوزيعها وترويجها. وهنا يحتدم الصراع وتقوى المنافسة، لتجتر ويلاتها الشعوب، وينوء بها كاهلها.

حلول المعالجة من خطر الجريمة المنظمة تحت ظـــلال العولمـــة

تشير الشواهد والاستطلاعات أنّ عالمنا تتنامى آفاق تقدمه العلمي نمواً مطرداً في شتى شئون الحياة، ويزخر بتفاعلات متسارعة نحو مستقبل يجني منه بني البشر نعيم الدنيا متناسيين نعيم الآخرة (والعياذ بالله)، بنظرة مادية بحتة خلعت على هذا الإنسان في الدول الصناعية دوامة البحث وجمع المال، حتى لكأنها ستحوله إلى آلة مركبة من مادة انفك فيها الارتباط مع الروح ولم يعد الدين الدافع المحرِّك لمسار الحياة.

إلا أن هذا الوضع - ولله الحمد - لا يزال محدود التأثير في شعوبنا الإسلامية.

وبقي التوازن بين الجانبين الروحي والمادي السمة المميزة لها، وحتى في الدول النامية الأخرى التي لا تدين بدين الإسلام، تحتفظ ببعض القيم المستمدة من معتقداتها الموروثة.

وإذا كان هذا المنطق المادي قد ساد بعض الدول الكبرى واستيقنوها بفعل الثورة الصناعية وماديات الحياة، فقد سرى تأثيرها إلى باقي الشعوب. فكيف الحال مع الموجة العالمية (العولمة) التي ستنضم تحت لوائها معمورة الأرض، في إطار عالمية الأمم بأنماطها المتجددة والمنفتحة دون حواجز جغرافية، أو مغاليق حدودية، شارعة بنودها تحميها مواثيق، وتحتكم إلى عهود، وتتصنع بقوانين لا يجوز تجاوزها أو الخروج عليها، وفي طياتها سيكون التأثير مباشراً، والمتأثر مستسلماً لهبوب رياح العولمة في اتجاهات متنوعة، بإيجابيات متفائلة وسلبيات مستخفية غير منظورة تحتجب خلفها، هي محل موضوعنا ودعوة المتخصصين والمهتمين لسَبْرِ غورها، وبيان أسرارها لمجتمعاتنا وأسرنا، ومستقبل حياتنا، بما يحقق خطوط التوازن بين السلب والإيجاب، ووضع حلول ناجعة لتفادي انتكاسات اجتماعية تجر في طياتها ويلات تغزو الحياة العامة وتُفتت أواصر القربى.

وإذا اتفقنا أنَّ العولمة تأتي على شكل استنهاض فكر جديد لتنشيط الحياة، وتحديث نشاطات القوى العاملة في نواحي اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية مغفلة الأبعاد الوقائية

فإن ثمة من توقظه هواجسه لتدارك ما غاب تهميشاً مفتعلاً، أو هو بالفعل لم يكن قيد الحسبان.

وبُناءً عليه فإن المنطق الإدراكي لابد أن يكون حاضراً لواقع الحال، ولا يغيب عنه استحضار عامل الحماية الغائب لجاميع الأضرار المستكينة في خبايا العولمة وسلبيات تعاملها، خاصة في البلدان النامية.

وعلى هذا فإن حلول المعالجة لابدّ أن تستجلي الغموض وتبين الخفايا بين سطور العولمة، مستلهمةً من ديننا الحنيف مبادئ شريعته، ومناهجه، وأخلاقياته، واستنطاق الواقع وتأثيرها على الأوضاع الاجتماعية، والتعامل معها وفْقَ نظرةٍ إستراتيجية ثاقبة، تجنب المجتمعات السلبيات، وتتكيف مع الإيجابيات للدخول في حوزة العولمة بتدابير متوافقة مع متطلباتها.

نظرةٌ إلى محاور برنامج العمل الأمني المقترح لمواجهة المخاطر الأمنية في ظل العولمة :

بما أن نظام العولمة يشغل نمطاً جديداً للأسرة فإنها بمفهومها الشامل ستَعمُّ أساليب الحياة المختلفة، وسيترتب عليها مضامين تعاملية غير تقليدية، تقوم على مبدأ الربح والخسارة،

واحتكار السوق على حساب التجارة الوطنية التي قد لا تقوى للمنافسة، مما يؤدي إلى هيمنة رؤوس الأموال الأجنبية، لتخسر التجارة المحلية في أسواقها الأصلية.

وفي طيات هذا الوضع يظهر شعور السيطرة لقوى التجارة الأجنبية، ينجم عنها موجة عَداءٍ تفتح ثغرات على الحالة الأمنية، تدار فيها معارك المصادمات، وأعمال الدَّسِّ التجاري، ومحاولة كل فريق الإطاحة بالآخر، وفي هذا مدعاة لأن تتنبه الجهات الأمنية لمثلِ هذه المشكلات، ودراسة طرق معالجتها على مستوى متوافق مع متطلبات الأوضاع، ومصالح الأطراف المتنازعة المغبونة والمهيمنة.

وما ينطبق على الاقتصاد ينطبق على المجالات الأخرى التي بدورها ستنازل في حلبة الصراع.

وعلى فَرْضَ أنَّ هذا وَقعَ فإن أجهزة الأمن لابدَّ لها من التعولم مع مضامين العولمة لاتقان اللعبة على أساس من حفظ الأمن، وإقامة جسور الحماية لئلا يبتلع القويُّ الضعيفَ، ويهوي في ردهات العولمة.

لذا فإنه ينبغي أن نعمل على وضع إستراتيجية متناسقة المعالم، متناغمة الثوابت، متجاوبة الرؤى، مرتكزة على محاور

متجانسة، مع لوازم الخطر ومتطلعات التعامل، واحتواء الأحداث في إطار موضوعي، مستمد من روح الفكر الجديد لعولمة السوق. نحاول إيجازها في المحاور الآتية: ماهيتها، وتصنفيها ودرجة مخاطرها مستنبطة من وحْي التجربة.

المحور الأول:

ماهية العولمة. مرتكزاتها، تصنيف إيجابياتها وسلبياتها، ودرجة مخاطرها على ضوء ما تقدم شرحه.

المحور الثاني:

ويَنصبُّ على الوضع الأدائي، ويتضمن العناصر البشرية المدربة والمؤهلة.

المحور الثالث:

الوضع المعلوماتي. من حيث توفير معلومات دقيقة عن المخاطر وماهيتها، وطرق مواجهتها، وأنسبِ الطرق للتعامل

معها، تحليل عناصرها، مع وضع فرضيات مستقاة من واقع استطلاع المستقبل.

المحور الرابع :

آليات ومعدات التدخل الفوري في الحوادث، والتعامل معها، وتطويق آثارها قبل استفحالها.

المحور الخامس :

عمليات المعاونة المنسقة والسريعة بين أجهزة الأمن المختلفة لاحتواء الأحداث قبل أن تمتد إلى عوامل أخرى يصعب معها التدخل.

المحور السادس :

وضع آلية تثقيف جماهيري يهيىء الناس لعصر العولمة، وتحصينهم ضد بعض الظواهر غير المألوفة في مجتمعاتهم، والوقاية من آفاتها الوافدة، من خلال برامج توعوية وإرشادية بأساليب حديثة مدروسة.

المحـور السابع:

وَضْعُ خطة عمل وطنية لتعزيز قدرات الإنتمـاء والحفـاظ على الهوية، وتنمية الحِسِّ الوطني لدى الفرد بـأن يفـوض نفسه حارساً على أمن بلده، وفْقَ مبدأ أن كل مواطن خفير.

المحـور الثامن:

التركيز على العامل الإعلامـي في توجيه البرامج الوطنية بما يلائم عصر العولمة، في توافق مدروس بين الإعلام والأمن.

المحـور التاسع:

تفعيل دور الرقابة واستجلاء مجمل المؤشرات والدلائل لاحتمالات وقوع الحوادث، والتركيز علـى نواحـي الحمايـة، والتصدي لها قبل وقوعها أو تفاقمها.

المحـور العاشر:

إعداد الكوادر البشرية إعـداداً مماثلاً لطروحات العولمة، من حيث التدريب والتأهيل، واختبار العناصر القـادرة علـى

تحمل المسئولية في مقابل ما تزخر به المفاهيم الجديدة، وما سوف يستجد وما يطرأ من لوازم.

المحور الحادي عشر:

تفعيل دور الجمهور في مكافحة الجريمة المنظمة، وإشراكه في الوضع الوقائي، والتيقظ والتنبوء لكل ما يُشكل خطراً على الوضع العام.

المحور الثاني عشر:

تفعيل دور الإعلام المباشر وغير المباشر، وتلقين الجمهور بالعولمة، وإيجابياتها وجوانب سلبياتها، وخاصة الفئات المتوقع لها الاحتكاك بها.

المحور الثالث عشر:

التركيز على أهمية الدين بين آونة وأخرى، بالوعظ، والإرشاد، وتبيين المرتكزات الدينية، وأهمية التمسك بها، والمحافظة على القِيَمِ والأخلاق، ونبذِ المخالفِ لروح الشريعة

الإسلامية، والتعاملِ مع الآخر بفِطْنة المسلم، واستلهام أحكام الشرع الحنيف في التعاملات التجارية، والتيقظ لما لدى الطرف الآخر، والتذكير بثوابت الشرع الحنيف. والذكرى تنفع المؤمنين.

المحور الرابع عشر:

إقليمياً: عَمَلٌ عربيٌّ موحدٌ في بناء اقتصاد عربي متكامل القوى ومتضامن، وإقامة جماعات استثمارية وتجارية تُجابه الكيانات الأجنبية، ويبدأ ذلك متدرجاً حتى تكتمل الصورة بأسس قادرة على المنافسة عربياً أمام الاقتصاد الأجنبي.

المحور الخامس عشر:

نظراً لاحتمالات تنوع أساليب الجريمة بوسائل حديثة تحت عباءة العولمة، فإنه من المناسب أن تشكل قوات أمن فرعية تلائم النشاطات الإجرامية، كلٌّ على حِده، على شكل مفارز متخصصة، كأن يكون هناك قوة لمكافحة جرائم الأموال، وأخرى لجرائم الآداب العامة، كما هو الحال عندما اقتضت المصلحة إنشاء قوة مكافحة المخدِّرات وغيرها.

لقد بدت تلوح في الأفق ملامح حضارة غير معتادة في الأزمنة الماضية أو حاضرنا المعاصر، تواكبها تقنيات عالية وفنيات فائقة تؤثر على الحياة العامة، سوف تحمل في طياتها وجهاً سلبيا خفياً يصيب النفس والمال والصحة.

يكلف الإنسان ثمناً غالياً من صحته ووقايته، بفعل التحولات التي سيحدثها الزمن القادم في عالَم الصناعة وتطورات الأوضاع الاجتماعية، وهنا يكمنُ الخطر من العصرنة في ثوبها الجذاب.

الأمن التقليدي أساس البنية الأمنية القادمة لزمن العولمة

وإذا كانت تلوح في الأفق ملامح حضارة جديدة "العولمة"، وإن حلت بعض مضامينها تدريجياً بعلومها المتطورة، تحمل في طياتها وجهاً سلبياً مستخفياً يجعل إدراكه المباشر صعباً بينما سيكون التأثر به سهلاً، وبين الإدراك الصعب والتأثير السهل تكمن الخطورة. فالوجه السَّلبي يتمثل بانتشار جرائم غير مألوفة وانحرافات غير معهودة، خاصة في أوساط ذوي الميول الإجرامي. فإن أمراً بهذه الحال له من الخطورة ما يبرر وضع حسابات دقيقة تصون الممتلكات، وتحفظ الأرواح، وتحمي الأخلاقيات بأساليب علمية مماثلة، تواكب تطور المجتمع بمفاهيم علمية حديثة، وتقنيات متوازنة مع ما تفرضه الحياة المعاصرة. وليس إلى ذلك سبيلاً إلا بتوسعة مفهوم الأمن الوطني بين فعاليات المجتمع بسائر شرائحه.

الأمن الوطني في ظل العولمة:

ما هو الأمن ومفهومة ومقوماته وشموليات وعناصر وظائفه؟ وما هي احتمالات تأثير العولمة عليه؟ وهل الأمن

بمفهومه التقليدي كافي للتكيف مع مظاهر العولمة، أم أن الوضع يتطلب فرضيات خاصة لمواجهة مستجدات المد العولمي على البيئة الأمنية وظروف الحياة؟.

وبما أن تنمية الشعوب وقدراتها الاقتصادية تمثل تحدٍّ قويٍّ تواجهه الدول، يتطلب خُطَطاً تنموية كبيرة، فلا بد أن يصاحب ذلك خُطَطٌ أمنية متوازنة، تواكب خطط النهوض الاقتصادي العولمي، لتوفير مناخ أمني يمكنها من تحقيق أهدافها تنموياً، من منظور أن العولمة تتحرك بسرعة في أبعاد متعددة زمنياً ومكانياً، فالبعد المكاني يسمح بحركة رأس المال وسد فجوات العوائق أمامها، وتجاوز الأنظمة المكانية، والقفز فوقها وِفْقَ مفهوم حرية الحركة.

وبوجود هذا البعد فإنه لا مَناص من تحليل الوضع أمنيا لإرساء قواعد تكفل حفظ الأمن برؤية متعادلة بين الواقع والمطلوب، لتهيئة الاستفادة الكاملة من العولمة، دون أن يتأثر هذا البلد أو ذاك بصيحة العولمة، واعتناقها على عِلَلِهَا واستيعاب أفكارها بحذر خشية التعدي على الخصوصيات، وضمان احترام حقوقها وأخلاقياتها وصيانة أمنها.

أما البُعْدُ الزمانيُّ: من المعروف أن الدول التي سوف تنظم تحت لواء العولمة تبتغي الإفادة من توجهاتها باعتبارها مرحلة تنموية، تجني منها الدول صفة التعامل المشترك مع شعوب الأرض، وبذلك فإن بعدها الزماني سيتمحور في محاور زمانية مستقبلية، ولن تحل مظاهرها في وقت واحد بل ستأخذ صفة التغلغل التدريجي، فتتداخل مرحلياً وقد تستغرق سنوات قادمة، وهو ما يمثل مستقبل المتغيرات التي قد تحدث كَماً ونوعاً، وعليه فإن التنبؤات وقراءة المؤشرات تلعب دوراً هاماً في معادلة الواقع الذي نعيشه مع التوقع المستقبلي، وتحليل الظواهر بمنحها وضعاً مستقراً تتأكد فيه معاني التنمية الاقتصادية بالمفهوم الحديث للعولمة. ذلك لأن الأمن يوطن دعائم الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي، وإحساس المجتمع بالأمان، وتبديد الخوف من القادم على مَرِّ الأيام، مما يزيد من فعالية الحركة التنموية، وزيادة معدلات الإنتاجية، نتيجةً للشعور بالأمان من عدم طغيان رأس المال الأجنبي على المحلي، وتصبح الخطط الأمنية متعادلة مع حجم المتوقع ومتنبهةٌ لإفرازاته.

فإذا ما حلت أي إشكالية أمنية غير مألوفة، فستكون تحت السيطرة دون عناء أو بحث عن الحلول، والحد من تفاقمها، وتذويب أسبابها، بل والقضاء عليها في مَهْدِهَا.

وهذا يعني أن عوامل الأمن التقليدية لم تكن كافية للتصدى لإشكاليات الأوضاع الأمنية الناتجة عن التفاعل مع فروض العولمة.

فمثلاً تتجه الشركات الكبيرة إلى الإندماج، وتوحيد جهودها التجارية والاستثمارية، لتدخل الأسواق العالمية بقوة وزخم مالي مدعوم برؤوس أموال طائلة تستحوذ به على سوق المبيعات والتوريدات، وتقيم صناعات وتقنيات تدحر رؤوس الأموال الصغيرة التي لا تقوى على الصمود للمنافسة.

هذه الشركات بهذا الزخم سيوكل بها أشخاص متخصصون، وفنيون، وتقنيون، وعمالة متزايدة لسد حاجة العمل التسويقي، والصناعي، والتجاري، والإستثماري، هؤلاء النفر من العاملين ماذا يحتاجون من سكن، وتواجد منظم سيترتب عليه متطلبات حياتية تتناسب مع حياتهم المعتادة في بلدانهم، وسيجلبون معهم متطلباتهم، وأساليب معيشتهم الاجتماعية،

والترفيهية، والدينية فسيعمدون لتكييف حياتهم وفق منظورهم، ببناء دور الترفيه، وربما دوراً للعبادة حسب معتقداتهم ودياناتهم، يحملون معهم عاداتهم القبيحة، من ملاهي، ومسارح، ومراقص، ودوراً للسينما يُعرض فيها الأفلام الفاضحة، وقاعات عامة، والنوادي الليلية، وبيع المشروبات الكحولية، ناهيك عن المطالبة بفتح دوراً للقمار إلخ...

مثل هذه وغيرها مكامن لنشر الفساد والرذيلة، وأوكار للدسائس وانتشار المخدرات، وهنا يتجمع المجرمون والمنحرفون وسيىء الخُلق.

وليت الأمر سيتوقف عند هذا، بل إنَّ الأسواق ستشهد منازعات، وصراعات، ومهاترات، وخصومات، وتنافسات غير شريفة ديدنها الهيمنة على السوق، والاستيلاء على أرباحه بقوة على حساب الشركات المحلية والصغيرة، ولا يُستبعد أن تكون تلك الأموال مستثمرة في عملية غسيل الأموال المحرمة دولياً تحت مظلة العولمة، وبالتواطوء مع الشركات المستثمرة، وفي غضون ذلك سوف تحمل جرائم غير مألوفة، ومجرمين غير ظاهرين، مما يوجب أن يكون التوازن بين حجم القادم والمتوقع

من الجرائم أمر في غاية الأهمية لتتغير أساليب معالجة الجريمة ؛ لأن قصور التنظيمات الأمنية وتوقفها عند حدود أعمالها التقليدية لا يفي إطلاقاً بمواجهات الجريمة المنتظرة في ظل العولمة، وإفرازاتها الغير مرئية، وتنقية المجتمع وحمايته من التأثير السريع بمظاهر الجديد، إذ لكل جديد مذاق حلو يتأثر به الضعاف والمنبهرون بحياة الغرب وأيدلوجياته مما يصعب معه المعالجة، فإذا لم نتنبه إليه قبل وقوعه، ونواجهه بقدر كاف من الجدية التنظيمية، والمعرفية، وعقلية معاصره لمحدثات العصر، وتعرجات خطوطه، وتشعب مجريات تفاعلاته. ولأنَّ هذه المرحلة الحضارية قادمة، وأنها خيار التحدي في العصر الحديث، فإن صبغة حضارية أمنية ينبغي أن تلازمها إجراءات تحديث لأنظمة الأمن تفي بمواكبتها، لتضمن ضوابط حماية متوافقة مع معطياتها، ورسم سياسة تخضع كل المتغيرات في مضمونها، تمهيداً لاستيعاب القديم والجديد على حَدٍّ سواء، لتحقيق معاني الأمن في جميع جوانبه بنظرة تشترك فيها الفعاليات الوطنية المختلفة ، بمعنى أن الأمن لم يعد مهمة شرطيه فحسب، بل يتعدى ذلك إلى كل المؤسسات الوطنية، في تفاعل مشترك

لتتكامل الجهود، وتتلاقى في محصلة أمنية وطنية واحدة، هدفها الحفاظ على أمن الوطن كُل من جهة اختصاصاته ومسئولياته.

فالأمن الوطني مسئولية تقع على الكُلّ، غير قابلة للتجزأة فالصياغة الأمنية بهذا المفهوم تشمل المواطن، وأفراد المجتمع، والمؤسسات الأهلية، ومرافق الخدمات العامة والخاصة، لتتواءم من منظومة تناسقية موحدة تواجه العولمة، وتشكل جبهة متماسكة متعددة لتحقيق الأمن الاستراتيجي الشمولي، لتصل بنا إلى وصفة أمنية تعانق العولمة وتنازلها في ساحة العطاء، وتوفير غطاءٍ أمنيٍّ يحمي البلاد والعباد من شرور آثارها.

ولأن الأمن التقليدي يقوم على مرتكزات أولية ينطلق منها إلا أنها تبقى في حاجة إلى التجديد للتكيف مع المستجدات، بما يأهله مع معطياتها وفْقَ منطوق العصر وأنماطه، بفعل التداخلات الشديدة بين الشعوب، والطفرات الاجتماعية المتوقع حدوثها، التي ستفرض أبعاداً غير مألوفة لمفهوم الأمن التقليدي في شقيه الفردي والجماعي، (فالأمن الخاص ما يتعلق بأمن الفرد والأمن العام ما يتعلق بأمن المجتمع بجميع فئاته).

ولأنَّ الأمن في أي دولة من أهم الوظائف التي تقوم السيادة على كاهله وبانتفائه تنتفي معه السلطة والسيادة، بل وتختفي شكلاً وموضوعاً كدولة، وهو بذلك يُكَوِّن أهم مظهر من مظاهر سيادتها، وأكثر المقومات أهمية للسيطرة على سلوكيات الأفراد والجماعات، وعلى أساسه المتين تقوم الكيانات الاجتماعية، وتتماسك عراها القومية داخل نطاق إقليم الدولة، الخاضع لسيادتها وصاحبة السلطة على أفرادها، ومجاميع رعاياها الذين يعيشون على أرض سلطانها.

وهو من مميزات الدولة الحديثة التي يتوقف عليه اعتراف الدول الأجنبية بوجودها ضمن حدودها الجغرافية بَرّاً، وجوّاً، وبحراً وفق أسس ومبادئ القانون الدولي، واحترام سيادتها على أراضيها وتبعاته من ثروات ومتعلقات، وفي هذا تتجلى نظرية الأمن التي تقوم منذ القِدَمِ على أسس تأمين حياة مستقرة، وهدوء للجماعة المتعايشة. والمرجع في هذا الواقع الطبيعي، إذ أن الأمن مطلب تفرضه الحياة ذاتها وتقتضيه حياة الناس، يقوم نهجه على أصلين ثابتين في حياة البشر، يكمن الأول في أن غياب الأمن يوجد خلخلة عابثة تسود فيها الفوضى، ويستحوذ

القوي على الضعيف في ساحاتها، تتفاقم العشوائية، ويطغى هذا على ذاك، مما يعني أن العكس هو أصل الحياة في ظل جماعة متجانسة متوافقة، يربط بعضها ببعض أواصر مودة وتعايش سلمي، يعرف كل واحد حدود سلطته، وقوته، وحريته، وتصرفاته، وسلوكياته يحكمها نظام متفق عليه بين جماعة القوم، لا يتجاوز شِقٌّ على آخَر، وهنا تبدو الحياة ذات طعم ومعنى يسودها سلام ومحبة واستقرار، وهذا لا يأتي إلا بنبذ الصنف الأول وإحلال الآخَر مكانه، وفي هذا الإطار يكون الأمن أحَدُ أهمّ أصول الحياة الذي يوفر الاستقرار، وبدونه لا تقوى الحياة على الصمود ولن يكتب لها الاستمرارية، وهكذا قرر القرآن الكريم هذه الحقيقة حيث ورد في نهج بياني حكيم، قال تعالى: ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٦] ففي جو الاستقرار متعة الحياة الآمنة.

المفهوم العام للأمن:

كما هو معروف إنه منذ وجد الإنسان على الأرض ما فتىء يخوض معركة صراع بينه وبين ما يهدد عيشته، ويقوض كيان

حياته، أو ما يسبب له الخوف، مزعزعاً استقراره في بيئته وعلى أرضه.

وهو تجاه ذلك مازال يصارع الطبيعية، والهوام، وتقلبات الأجواء، ويركز على أسباب الأمن من خلال القضاء على دواعي الخوف وسَدِّ ذرائعه، وهو بمفرده غير مؤهل لأن يقوم بتلك المهمة، وغير قادر لأن يوفر موجباتها، وأمام عجز الإنسان عن توفير أسباب الأمن بمفرده فكان من الطبيعي أن تنشأ جماعات تربطهم روابط متشابهة، وأواصر متناغمة، كرابط التجانس، أو القرابة والجيرة، لتتكون بينهم جماعات متآلفة تتوحد قواها في مواجهة جماعية ضد كل ما يهدد حياتهم، وقهر قوى الغير ضدهم، وتأمين مصالحهم المشتركة.

وهكذا تكونت الكيانات البشرية في جماعات منتظمة تحمل على كاهلها توفير الأمن للجماعة والفرد على حد سواء، الذي يأتي من أهم ركائز متطلبات حياة الإنسان ليستطيع من خلاله تحقيق غاياته كفرد بصورة خاصة، وتحقق بها أهداف الجماعة بصورة عامة، فالأمن إذاً يتدرج نحو ثلاث محاور رئيسية

(أمن ذاتي، وأمن جماعي، وأمن دولة) تتراعى فيه المصالح العامة والخاصة على حد سواء.

وفي إطار هذا المضمون يتشكل المعنى العام لمنظومة الأمن الشمولي.

تعريف الأمن:

في اللغة هو ضد الخوف، واصطلاحاً يعني توفير قَدْرٍ كافٍ من الإجراءات التي يمكن أن يتحقق بها الشعور بعدم الخوف أو الفزع من أي تهديد للفرد أو الأمة، ويوفر الوقاية من الأخطار، وحماية أراضي الدولة ضد أي اعتداءات خارجية أو تدخلات أجنبية، واستقلال القرار السياسي على أراضيها في كل الأحوال بعيداً عن تأثير الضغوط الداخلية أو الخارجية، في نطاق الدستور العام، دون تعارض مع الأعراف والتقاليد السائدة، وتتوافق مع المقاصد المعتبرة.

شرعاً يرتبط الأمن بالإنسان، والسلطة، والأرض، والدين. فهو شعور لدى الإنسان، وإجراء من السلطة يؤثر كل منهما على الآخر، ونتيجة على الأرض. فالشعور هو

العامل الذي يستقر في نفس الإنسان، بأن يمارس حياته بحُرية غير مقيدة، وبتداول نشاطاته الفردية أو الجماعية بما يضمن له الكسب والرخاء في مجتمع متآلف، ومصالحه يتشارك فيها الجميع، ويعملون لإنجازها. وهو أجزاء: أي مجموعة من الوسائل والأساليب التي تفرضها الدولة لتثبيت هذا الشعور، لمزاولة نشاطاته بحُرية دون تَدَخُّلٍ في شئونه، يسلب مقتنياته، أو يحدُّ مِنْ تحركاته عن طريق مجموعة من الأفعال، تقررها الدولة لتحقيق الأمن، والتحرر من الخوف.

والأمن بهذا المعنى حالة إحساس غريزي يتولد لدى الإنسان، يكرس فيها دوره في نطاق الأمَّة، وقيمته في محيط الجماعة التي ينتمي إليها والتي تعترف بوجوده كفرد من أفرادها، في جو لا يثير الخوف مما حوله، ويشيع الأمن داخله دون فزع ينتابه أو قلق يثيره. وهو بذلك حالة فسيولوجية (طبيعية) تقتضيها ضرورة إستمرارية الحياة بكامل تفاعلاتها ومقوماتها الأساسية.

وهو أيضاً دافع شعوري ينبع من ذات الإنسان بقوة، للحصول على مطالبه المادية أو المعنوية التي لا يستطيع العيش بدونها،

مما يدفعه إلى التحرك وبإلحاح، وبدونه تكتنفه حالة من الريبة تجعله يشعر بالإحباط لعدم توفر أهم مقومات حياته، قد يترتب عليها انتهاج تصرفات تفضي إلى سلوكيات تزيد من تفكك الوضع الاجتماعي، ويزعزع السلطة، ويفقد الثقة في قدرتها على بسط سلطانها على أراضيها، وفرض سلطتها على رعاياها، وتنعدم حالة التوازن المطلوبة بين الشعوب والحكومات، وهكذا تنشأ الفراغات الداخلية التي يتبدد معها الشعور النفسي بالأمان، وباختلال الأمن تسود الفوضى، وتضطرب الأحوال، وتتضاعف الهموم، وينقسم الناس شيعاً وأحزاباً بما قد يكون مشجعاً لقوى خارجية تتدخل لتحقيق غايات اقتصادية، أو توسعية، أو فرض سيطرة مُستغلّة حالةَ انعدام الأمن.

وبما أن الإنسان تكتنفه مجموعة من الدوافع الفطرية، مجبولة عليها نفسه، وكذا دوافع مكتسبة يكتسبها من غيره، وتفاعله مع الغير تلبية لحاجة وجوده، وللإرواء غريزة حب البقاء والتناسل لحفظ النوع، وباقي الغرائز الأخرى من جوع وظمإٍ وغيره.

ولضمان إرضاء تلك الغرائز وإشباعها كان لابد له من أن يركن إلى بيئة مناسبة، صالحة للعيش، يأمن فيها على نفسه

وممتلكاته، وهنا يأتي دور الإحساس بأمان العيش الذي هو من أهم الأسس المدفوع إليها، والبُعد عما يسبب الخوف والوجل، وليذكي في النفس حُبَّ الخير، وانتفاء عوامل الشر والخطر؛ ليأنس إلى بيئته ويتعامل مع جماعته مؤثراً فيها ومتأثراً بها. وفي غضون هذا المعنى يبرز مطلب الأمن من أهم الدوافع التي تدفع بالإنسان للتعايش بأمن وسلام لا بديل له، ويأتي في مرتبة أعلى من باقي المطالب الأخرى، التي بعدم توفرها يمكن أن يجد لها بدائل.

لكن مطلب الأمن إذا انعدم وحلت الفوضى ولم يبلغ الإنسان مأمنه فإنه لا توجد بدائل تعوضه فأنى له أن يعيش؟ لأن الأمن وحده غير متجزئة، فإما أمن يبلغ الإنسان مأمنه فيه، أو خوف يخشى الإنسان على نفسه وممتلكاته في ظله.

مظاهر الأمن:

هناك متطلبات مادية لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها ليسد بها حاجته، مثل إيجاد سكن يؤويه، يجد فيه استقرار سكنه الزوجي مع أولاده، ومصدر رزق غير منقطع، يسترزق منه يؤمِّن به عيش أسرته، فإذا ضمن المكان الثابت، والرزق

الجاري، فلابدّ له لكي تستمر دورة الحياة من إحاطة دائمة بما يجري حوله، ووسيلة حماية لاستقراره، وسبل الوقاية من الخطر لتشع في نفسه طمأنينة على محيط بيئته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وكذلك معرفة قوى الطبيعية وما بها من ظواهر الخطورة، كالزلزال، والفيضانات، والبراكين، ومخاطر الكوارث بشتى تصنيفاتها.

فإذا أمِنَ الإنسان على حياته بتلك المتطلبات المادية فهذا فرع لا تكتمل صورته دون وجود مظهر نفسي آخر، يشعره بأهميته في جماعته، وبقيمة دوره في فلكها العام، وتقييم ذلك الدور، والاعتراف بوجوده كفرد من أفرادها له مالهم وعليه ما عليهم، بمعنى المشاركة المتضامنة والمتجانسة.

وهو ما جاء في التشريع الإسلامي وكرَّس مبادءها التي يقوم عليها حفظ الضرورات الخمس من نفس، ومال، ودِين، وعِرض، وعقل بوصفها من أهمِّ ما يترتب عليها استمرارية حياة الإنسان ولا تصلح إلا بها، وإذا كانت تلك مجمل مظاهر الأمن فما هي مقوماته؟.

مقومات الأمـن:

بما أنّ الأمن مطلب أساسي من المتطلبات الضرورية في حياة الإنسان، أملته ظروف البيئة في الزمان والمكان، كي يتسنى له أن يؤمن حياته من التهديدات ومنغصات الحياة، إقتضى منه الوضع أن يخضع لسلطة يتبع نظامها، ويسير وفْقَ تنظيماتها؛ وذلك من أجل مصلحة الجماعة التي يعيش معها، والتي توفر له احتياجات ما كان يستطيع تحقيقها بمفرده، مقابل ذلك تنازل عن حريته المطلقة وفْقَ مبدأ: تقف حريتك عندما تصطدم بحرية شخص آخر. حتى في أقدم العصور كانت هناك أعراف وتقاليد تنظم تصرفات الفرد داخل مجتمع القبلية والعشيرة، ومن هنا وُلدت فكرة سَنِّ القوانين، لكي لا تكون الممارسات الإنسانية مطبوعة بطابع الهوى والرغبات، التي جُبل الإنسان على حُبِّها، مما يعني أن الجميع ستصطدم رغباتهم، وتتضارب أهواؤهم، في وضع تشيع فيه الفوضى، ويَسُودُ فيه انعدام احترام الغير، مما يؤدي بالأمة إلى عواقب وخيمة، لم تُحقق فيها مصالحهم، و لا تترتب فيها معايشهم، وفي هذا شاع اتفاق ضمني بين الجماعات والأفراد للمحافظة على قَـدْرٍ مَا مِنَ الضوابط، يضبط بها

السلوكيات الشخصية والتصرفات الجماعية، وهكذا قامت فكرة العقوبات والروادع لحفظ الكيانات، وصيانة الحقوق، وتأدية الواجبات، تنظيماً لمسيرة الحياة، التي يحرص عليها الجميع، ولكي يقوم، الأمن وتثبت أركانه فإنه لابد من أن تتوافر له مقومات أساسية يقوم عليها وهي:

١- سلطة.
٢- نظام.
٣- إستجابة وطاعة.
٤- عدالة
٥- قيم ومبادئ.
٦- ترابط اجتماعي.
٧- إقتصاد معيشي.
٨- إستقرار مرتبط بالأرض.
٩- الشعور بالانتماء للوطن، والولاء له.

السَّـلْطَةُ:

ونعني بها القدرة على ثبات الأمن، الذي لا يأتي إلا عـن طريق وجود قوة سياسية تجبر الناس على اتبـاع نصـوص القـانون بإجراءات فرض النظـام، تـأمن لهـم إشـباع حاجاتـهم الماديـة والمعنوية، فإن عجزت القيادة السياسـية عـن فـرض القـانون أدى ذلـك إلى تفكـك الجماعـة، وتولـد في النفـوس الشعور بالخيبـة في عيش آمن. ولـهذا فإن الأمن لا يوجِد نفْسَـه وإنمـا يوجـد بفـرض حكمـة القيـادة، مـن أجـل المحافظـة علـى الشـرعية الدسـتورية (المتمثلـة في بـلاد المسـلمين بمـا يقـرره القـرآن الكريـم، والسـنة المطهرة). لتوفير المناخ الملائم لأمن الفرد والجماعـة مـن الفوضـى والعشوائية، التي تسود المجتمع في حالة غياب الأمن، وفي البـلاد غير الإسلامية توجده الدساتير الوضعية، والقوانين المنظمة له.

القانون - "نظام":

لا يقوم أمنٌ بين جماعـة مـا لم يكـن هنـاك قـانون (نظـام) يفرضـه، ولا يسـود الأمـن في الجماعـات الإنسـانية داخـل حـدود الدولـة الواحـدة إلا بوجـود مجموعـة قواعـد أساسـية تنظـم

الاعتبارات المثلى، ترعى فيه الدولة حقوق الفرد على الجماعة، وواجبات الجماعة على الفرد كآلية عمل تُعبِّر عن تنسيق مبدئي بين وظائف السلطات الثلاث (سلطة تشريعية - سلطة قضائية - سلطة تنفيذية) تتبلور في محصلتها النهائية ما يعكس توجه سلطات الدولة إلى ضمان تثبيت الأمن، ورعاية المصالح بمجموعة من القوانين العقابية الرادعة، ولمعاقبة الخارجين على القانون لحمايته من الانتهاكات والممارسات التي تزعزع الأمن بما يكفل للجميع حقوقهم، دون تجاوز أو طغيان أحد على آخر، والعيش بأمن وسلام في ظل نظام يضمن الحقوق والواجبات العامة والخاصة.

إستجابة وطاعة:

طالما أنّ هناك دولة شرعية ذات سيادة على إقليم الدولة، وما يعيش عليها من الأفراد والجماعات، شأنها أن تكون سلطة نافذة أوامرها ونواهيها عبر سلطاتها المختلفة، وأنظمتها القانونية المرعية لمصالح الأمة، فالاستجابة لها وطاعتها واجب شرعي لا يصحُّ الخروج عليه.

والطاعة لولي الأمر في الدين الإسلامي مقررة فرضاً (**وأطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم**) وفي السُّنَّة "**إذا خرج اثنان في فلاة فليؤمروا أحدهم** " الحديث.

العدالة:

وتعني إشاعة العدل بين الرعية، والبعد عن الميل لشخص دون آخر، أو جماعة دون أخرى، والنظر إلى الجماعة التي تحت لواء السلطة بنظرة متساوية، وكان العدل ولا يزال أحد أهم أسس ومقومات الحكم على مر العصور، لكي يسود الرضى، ويشعر الكل بالطمأنينة تحت ظلاله.

ولهذا تعمد سلطات الدول إلى إنشاء الدساتير، وسَنِّ القوانين، ووضع الأسس والمبادئ العامة، تحدد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كونها من مظاهر السلطة، يقع تحت طائلتها جميع الذين تطولهم سلطة الدولة في ذلك الإقليم. وقد حَثَّ الدين الإسلامي الحنيف الحُكام على إقامة العدل بين الناس، ونبذ الظلم.

والغاية من ذلك تحقيق المساواة بين الفرد والجماعة، أو الجماعة والفرد، وعندما يسود العدل ويشعر به الجميع تستقر النفوس وتطمئن الخواطر.

القيم والمبادئ:

تقوم حياة الأمم على ركائز من مبادئ وأخلاقيات تنظم حياة البشر في نطاقها، وتتعامل بقواعدها لتضمن الجماعات الإنسانية حياة منظمة وِفْقَ أصول احترام الحريات، وعدم تجاوز حدود الغير.

وفي ظل هذه المعاني تعارفت الجماعات على محدودات قاعدية تنظمت بها سلوكياتهم الجماعية، وتصرفاتهم الفردية، حتى تغلغلت في النفوس، واستقرت في الأذهان، وباتت ملزمة، وقوة الالتزام فيها احترامها والرضوخ لمنطقها دون قيد أو شرط.

إنها مجموعة القيم الأخلاقية والمبادئ الخلقية التي كرستها الشرائع السماوية، وأقرتها الدساتير الوضعية، وأيدتها طبيعة الإنسان وميله إلى التنظيم، ونبذ العبث وحياة الفوضى، التي لا تجني سوى الإخلال بالأمن وضياع الحقوق، ولهذا فإن القيم

الإنسانية، والمبادئ الأخلاقية من أهم مقومات الأمن التي ينشدها البشر، فكلما كانت الأمة راسخة مبادؤها ثرية قيمها، كلما كانت مستقرة حياتها مطمئنة في عيشها.

والأمة الإسلامية رغم اختلاف ألسنتها وتباين مفاهيمها القومية، إلا أنها تتحد عند مبادئ أخلاقيات الإسلام، والقيم التي أرشد إليها.

فالصدق والأمانة، والعفو والسماحة، والوفاء والاستقامة، والبعد عن الغش والخيانة، والتراحم والتعاطف، وحفظ حقوق الجار، والمحافظة على صلة الرحم، ورحمة القوي للضعيف، والتراحم بين المؤمنين... إلخ كلها قيم حَثَّ عليها الإسلام، وزرعها في نفوس أبنائه، وبعضها كرسها وأكد عليها وأعطاها صفة الالتزام بها.

وهي صفات يستمد منها الوضع الأمني ثبات غايته، ورسوخ أهدافه. ولا أتصور أمة لا تقوم فيها مبادئ أخلاقية، وقيم إنسانية تستطيع أن تقيم مفهوماً أمنياً مستقراً. لأن نقاط التماس غير محددة دون أخلاق توقفها، ومبادئ ترشدها، ويظل التفاعل بين الناس محفوفاً بالمخاطر، وهكذا كلما ترسخت

أواصر القيم كلما ساعدت على بناء كيان أمني قوي في الدولة، وارتفع بها إحساس الأفراد والجماعات بمسئولياتهم تجاه بلدهم وأمنها، وفضل الاستقرار فيها.

ترابطٌ اجتماعيٌّ:

ارتباط الوضع الاجتماعي، وتماسك أوصاله، واجتماع الأمة على ركائز متجانسة الفكر ومتناسقة المعاني يشعر كلاً من الجماعة والفرد بمسئوليته تجاه الآخر، وتعاون مشترك، وفهم عام بأن وظيفة الأمن لا تقع على كاهل طرف دون آخر، بل لابد أن يشعر كل الأطراف بشرائحهم المختلفة. إن الأمن لهم ومردوده عليهم، يشكل سياجاً منيعاً قويًّا، لا يتسلل إليه المجرمون والخارجون على النظام العام، وضمان أمنهم يكمن في تشكيل جبهة موحدة لتأمين صرح الأمن، وتقوية أركانه، وعناصره، ومقوماته.

إقتصادٌ معيشيٌّ:

إن ضمان تأمين عوامل اقتصادية تكفل للفرد تلبية حاجاته المعيشية الضرورية، يقتات عليها وتوفر فرص عمل يستطيع من

خلالها الاسترزاق، وتوفير متطلبات حياته وحياة أسرته، وسَدّ النقص في الموارد ودعم الاقتصاد بتنوع مصادره من تجارية، وصناعية، وزراعية، فإن لم يكن ذلك كافياً، ولم يتمكن الإنسان من إشباع متطلباته فإن ذلك مدعاة إلى أن يلجأ الفرد إلى البحث في مصادر أخرى بطرق غير شرعية، مما يعكر صفو الأمن، وتسود المخالفات، والالتفاف على القوانين.

إستقرار مرتبطٌ بالأرض:

يرتبط الاستقرار بتوفر الأمن الذي هو غريزة فطرها الله في عباده، الذين استخلفهم في الأرض لعمارتها، واستغلال مكوناتها لصالحهم.

مكانيا، وزمانياً. فالمكان يشكل له بيئة يستقر فيها، ويحافظ عليها، ويتعايش معها، والزمان يوفر له ساعات عمل، وطلب الرزق، وخلود إلى الراحة، ولن يأتي ذلك إلا في ظل أمنٍ مِنَ الخوف، وضمان من المهلكات بإذن الله، وسلامة من الأخطار التي تهدد حياته؛ لذلك فهو يحافظ على إرساء دعائم الأمن؛ ليقوم كل بدوره في منظومة حياتية تتكامل فيها العوامل

الإنتاجية، وهو يعلم أن استقراره في أرضه مرتبط بتوازن عمله مع الآخرين، والاستقرار المرتبط بالأرض مرتبط هو الآخر بعوامل الأمن، فلا حياة بدون أمن وبأسباب الأمن يتواصل الاستقرار وتمخر سفينة الحياة الآمنة.

الشعور بالانتماء للوطن والولاء له:

الشعور بالانتماء للوطن وما يتطلبه الارتباط بالأرض يظهر في مظاهر متعددة، يتناغم فيها المواطن مع الوطن الذي يتعدى معنى الأرض إلى الدولة، بعناصرها المكونة المتعددة، يحافظ على بقائها، ويعمل جاهداً لتقدم بنائها وقوة شوكتها، وتقوية أواصرها، وتبني سياستها واتجاهاتها الفكرية والعقائدية، والتصدي لكل ما يعكر صفوها ويحرف مسارها، وحبها والدفاع عنها بالنفس والنفيس، والولاء والطاعة لسلطاتها، وهو بهذا يعني تكامل العطاء الوطني بين الدولة وجماعة المواطنين الذين يكونون شعبها، تسعى لحمايتهم وتنمية مواردهم ومن خلال هذا الولاء يتولد الشعور الوطني بمصلحة البلاد والعباد، والانتماء لعزة وشرف المواطنة أينما كان وكيفما كان، فكلما

كان المواطن مرتبطاً بأرضه ومنافعها وأهميتها، كلما كان خياره الوحيد الذود عنها وعن حياضها، متعاوناً مع سلطاته وأمته على حفظ كيانها، وتماسك تربتها، محترماً قوانينها وأنظمتها، متجاوباً مع أفرادها لما فيه عزتها واستقرارها، وديمومة أمنها وأمانها، ورفع اسمها عالياً بين الأمم.

إن مقومات الأمن تعني مرتكزات يقوم عليها وفيها تتشكل هياكله من عناصر ثلاثة:

أولاً: العنصر البشري (وهو آلية السلطة).

ثانياً: العنصر العدلي (القانوني).

ثالثاً: العنصر التنظيمي (إجراءات الأداء الوظيفي).

العنصر البشري:

لتتحد وظائف الأمن في أي مجتمع وليقوم بأعباء مهامه لابد له من الاعتماد على كوادر بشرية، يناط بها مسئولية بسط مظلة الأمن واستقرار الحياة، من خلال مجموعة من العاملين من أبناء الوطن المخلصين، يرعون شئونه وشجونه، يعملون على استتباب أمنه، وتوفير الطمأنينة لكل من يعيش على أرضه،

ينشد ازدهاره وتقدم حضارته الإنسانية، لتحقق معنى استخلاف الله للإنسان في الأرض لعمارتها. وبتداعي هذه الغاية يأتي دور الأمن منسجماً مع معنى الاستخلاف لبسط معاني الاستقرار فيها، وهو ما يتجسد في سلطة الدولة بأجهزتها الأمنية التي تزاول نشاطها وفق منظور اختيار دقيق لمن يقوم بهذه المهمة، يتلاءم مع طبيعة العمل الأمني، من حيث توفر صفات ومميزات، وقدرة مثابرة على الأداء، وتقبل المشاق، والسهر لتثبيت دعائم الأمن وترسيخ أركانه.

يقوم على عاتقهم مسئولية الحفاظ على الأمن وأعباء مسئوليته، ينخرطون للعمل في سلك الوظيفة الأمنية بأجهزتها المتعددة، لمراقبة الوضع العام، وملاحقة الجريمة، والقبض على المجرمين المنحرفين، وضبط النظام من الخلل، ومنع وقوع الجريمة بإجراءات وقائية قبل وقوعها، وصيانة المعتقدات والموروثات العقائدية، وصيانة الذوق العام، والتصدي للأفكار الواردة، والانحرافات الفكرية والثقافية الوافدة، هذه المهام وغيرها يقوم بها نفر من المجتمع، يتم اختيارهم بدقة وفق مواصفات خاصة،

وبإعداد منهجي مُحْكَمٍ ليقوم بمهامِّه على الوجه المطلوب لها.

العنصر العدلي (القانوني):

عندما تقوم الأجهزة الأمنية بمسؤليتها في كبح جماح الجريمة ومنع وقوعها، والوقاية من مخاطرها، وتعقب مرتكبيها، وجمع براهين وأدلة وقائعها وتقديمهم للقضاء، فإنهم بذلك يمثلون السلطة التنفيذية في الدولة، لكن هذه السلطة ليست مطلقة دون قيود، بل إنها تزاول مهمتها وفق ضوابط وقواعد مقننة لا يجوز تجاوزها.

والعنصر العدلي في هيكل الجهاز الأمني أمر هام؛ لأن تنفيذه يقع على المجرمين أو المشكوك في أمرهم المحتمل براءتهم، فهم ليسوا مجرمين حتى تثبت إدانتهم، وفي كلا الحالتين فإن ممارسة حق السلطة ضدهم لا يعني تجاوزها، وهو بهذا يعتبر تكييف قانوني يوازن بين صلاحية الممارسة ومحاذير تجاوزها، أو

استنباط أساليب ووسائل غير منصوص عليها نظاماً، يجعلهم عرضة للمساءلة.

العنصر التنظيمي وإجراءات الأداء الوظيفي:

ينبثق الأداء الوظيفي للأجهزة الأمنية من كونها السلطة التنفيذية الذي يقوم على كاهلها بسط نفوذ الدولة وسلطانها، والحفاظ على كيان البلاد من أي خطر يهدد أمنها، وينشر الذعر والخوف في أوساط مجتمعها، ورعاية مصالح الرعية، وحفظ حقوقهم، ولكي يتحقق ذلك سَنَّتْ تنظيمات إدارية تستهدف ضمان سير العمل الأمني في نطاق إجراءات ضابطة، في حلقات متسلسلة ومتناسقة، بعيداً عن العشوائية والمزاجية، وهي مجموعة خطوات انضباطية تنظم العمل وتوزع الإمكانات والموارد المادية، وتقسم الأعمال والمهام على القوى البشرية، وتخصص مسئولياتهم في شكل هرم قيادي، يجعل السيطرة والقيادة والمتابعة في درجة عالية من الانضباط، والتي تحقق إنتاجية عالية في مضمون العملية الأمنية الفاعلة.

والعملية التنظيمية تفند إجراءات الأداء العملي في قالب تخطيطي يستوعب الحاضر ويتنبىء بالمستقبل، واستيضاح جوانب الأوضاع الاجتماعية، وحركة القوى الاستثمارية، ومراقبة الأنشطة الصادرة من الخارج مع الوافدين، الذين قد تستغلهم جهات عدائية لخدمة أغراضها وهي ما نطلق عليها مسمى الأمن الشامل.

إستراتيجية الأمن الشامل:

الأمن الشمولي يعني إطاراً تنظيمياً يقود إلى فعالية الخدمة الأمنية المتكاملة، في وضع متوازن مع حاجات المجتمع ووقائع نشاطاته الفعلية، في حدود المصالح المشتركة والمنافع المنفردة، وهو بذلك يكون بمثابة محيط واقٍ من سوء الأفعال، أو ممارسات غير مسئولة، جماعية أو فردية، عشوائية أو منظمة، يصون كيان الجماعة على أرض الوطن الواحد، ويحمي حماه من كل خارج عن القانون، أو غير متجانس مع المألوف يزعزع الاستقرار، أو يعرض الأرواح والممتلكات إلى التلف والضياع.

وفي هذا الإطار التنظيمي يتكون مناخ أمني شامل لحياة الإنسان، وعموم ممتلكات يعم به الرخاء، وتزدهر فيه المعايش،

وتتواصل فيه مشاريع التنمية على أرضية قوية، وظروف آمنة ومطمئنة.

وتتأكد هذه المعاني من منظور الواقع الإسلامي، حيث نجد أن دين الإسلام قد أعطى أبعاداً شمولية لمفهوم الأمن يشمل بها نواحي مختلفة لعموم حياة الإنسان، يضمن بها عيشته، وأركان حياته، ومقومات بيئته.وهذه الأركان والمقومات أطلق عليها علماء المسلمين الضرورات الخمس، أو الكليات الخمس، وقد نصّ عليها القرآن الكريم، وحث على المحافظة عليها حتى تستقيم حياة الفرد والجماعة في ظلها وهي:

- الدينُ.
- النَّفْسُ.
- المالُ.
- العقلُ.
- العِرْضُ.

إنها دعائم أساسية، لا يمكن الجزم بتأكيد أمن واستقرار أي مجتمع دون مراعاة حرمتها، ولن يتسنى لأي أمَّةٍ تحقيق الأمن والطمأنينة في غياب مراعاة تلك الاعتبارات الخمس، بوصفها

ضرورات تتعلق بالفرد خاصة وبجماعة المسلمين عامة، ولن تتوطد شمولية الأمن، أو تحل طمأنينة عامة بدونها، وفي تجمعها تتكامل وتتضافر معانيها، لتتحد الجزئيات وتكون معنىً واحداً يُعَبِّرُ عن معاني الأمن الشامل، وأي خلل في إحداها يخلخل التركيب البنائي للمعنى الشمولي لمفهوم الأمن.

فالأمن بهذه الخصوصية يقوم على توفر عناصر الأمان والاستقرار لجوانب الحياة الإنسانية، ومظاهرها المختلفة على مستوى البيئة الاجتماعية، والسياسية، والإقتصادية، والإستراتيجية القائمة على متغيرات الزمن المتسارعة في عالم تسوده تشابك المصالح، واكتساب الخبرات، والطموحات العملاقة.

فالأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن التربوي والأمن الفكري.. الخ. كلها متطلبات أساسية، بل تشكل أصداءً لحالة الاطمئنان والاستقرار التي هي خلاصة لحالة الأمن المتكامل بأبعاده المتعددة، وأشكاله المتجانسة، التي لا يستطيع الإنسان أن يمارس دوره المعيشي في ظل غيابها، فإن فَقَدَهَا فقد معنى الحياة، وَفقَدَ طعم العيش في أرضه.

ولن يتمكن من تحقيق أهدافه الحياتية التضامنية مع أفراد مجتمعه لصنع المشاركة، وتبادل المنافع بين الفرد والجماعة، أو الجماعة والجماعة، والكيانات الكبيرة الأخرى.

ويظل الإنسان في تواصل دؤوب لتلبية رغباته الملحة في توفير غذائه، واستيفاء طعام أبنائه، فيستوجب عليه من أجل ذلك وضع أسس للمحافظة على قوته ووقايته من التلف، لكي يبقى عليه في حالة صالحة للاستخدام، وهذا ما نصفه بالأمن الغذائي، الذي لا يمكن الحصول عليه في حالة انعدام الأمن ووجود الخوف وعدم الاستقرار، التي معها ينعدم الأخذ بأسباب توفير الغذاء، واستزراع الأراضي وانتظار مواسم الحصاد.

- وهو يسعى أيضاً لتلبية حاجته الصحية، لإبقاء بدنه صحيحاً معافاً، فهو إذاً يعتني بتوفير أُسس الوقاية من المرض، والعمل على بيئة صحية خالية من الأوبئة وعوامل جلب المرض.

- وفي خِضَمِّ معترك الحياة يجد الإنسان نفسه أمام زخم كبير من الهموم، ومتطلبات العيش، وتبادل المال والبضائع، والكسب المادي في سوق التفاعلات المالية، مما يوجب أن يكون لديه نظام مالي واقتصادي، يحدد قواعد وأساليب المال والأعمال

في الأسواق المحلية، أو العالمية الأخرى خارج البلاد، والمحافظة على سياسة الاقتصاد الوطني، ودعم مرتكزاته، وحمايته من الهدر والتلاعب.

- وفي نطاق المحافظة على النظام لضمان الاستقرار في بيئةٍ اجتماعيةٍ يسودها الرخاء ولا يشوبها القلق ولا يعتريها الخوف، فإنه يلتزم باتباع تعاليم الأمن، وصيانة النظام من العابثين والمستهترين، وهو ما يسمى بالأمن الاجتماعي.

- وما الأمن التربوي والتعليمي إلا ضرورة من ضرورات تقدم حضارات الأمم بغرس الأخلاقيات الحسنة ، وبناء صروح تعليمية يقابل بها العصر التقني، وكذلك تحقيق مكاسب فكرية، والمحافظة على موروثات المجتمع من الضياع، وتعاليم الدين الحنيف، الأمر الذي يقتضي معه وجود أنظمة تعليمية وتربوية جامعة.

- ومع تفرق أوجه الأمن وانفراد كل وجه بخصوصية تختلف عن الأخرى، إلا أنها في نهاية المطاف تجتمع أطرافها ومدلولاتها النسبية في بوتقة الأمن الذي هو من أهم اهتمامات الدولة العصرية الحديثة.

ولذلك فإن استراتيجية الأمن في أي دولة ترسم ضمن خطوط رئيسية، تحدد ملامحها وتتوجه حركتها داخل إطار السياسة العامة للدولة، لأغراض تحقيق أهدافها الوطنية الكبرى التي تصيغها وفق مصلحة شعبها، ومصالحها العليا، داخلها أو خارجها، أي داخل حدود الدولة أو خارج حدودها.

ولا يختلف مفهوم الأمن الداخلي عن الأمن الخارجي، فالرابط بين الأمرين قويٌّ جدًّا يصب كل منهما في حوض الآخر، تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا؛ وذلك لأن المؤثرات الخارجية تنعكس على الوضع الداخلي، مما يعني انتهاج سياسة خارجية متطابقة تعمل على رعاية مصالح الدولة في خارج نطاق حدودها، وحماية شعبها في الدول الأخرى، بتنسيق سياسات متكافئة تجنبها المصادمات والخصومات، وتعمل لتثبيت الاطمئنان في نفوس أبنائها في الخارج. هذه أهم ثوابت الأمن التقليدي، تستسقي منها ملامح خطط العمل الأمني لمستقبل قادم مع العولمة.

الخاتمـــة

فإذا كانت العولمة تعني الاصطفاف في صَفٍّ متوحد يرفع شعار العالم المفتوح في نهج اقتصادي، فإن تبعاته لا تقتصر على ما ينطوي عليه ظاهره، فباطنه، مُثقلٌ بأشكالٍ شتىٰ من الرؤى والزوايا الغير مرئية، على الأقل من حيث الأوضاع الأمنية وتأثيرها الفعلي فيها، مما يوجب ألا نغفل عن الوضع الأمني الذي ستفرزه العولمة، وما يتطلبه من التكيف مع شعاره المرفوع، لنستظهر خلفياته ونتطلع إلى إخراجه إخراجاً مناسباً مع مدخلاته، وبيان تأثيراته السلبية لنعد العُدَّة بفكر أمني متوافق الخطى، متناغم الحال مع الألفية الثالثة، التي رفعت شعار العولمة في ظاهرة عالمية كاسحة.

وذلك لأن الأمن مطلب أساسي واعتبار رئيسي منذُ فجر التاريخ، يسير منهجياً مع متطلبات الحياة، ومراحل تطور الإنسانية، له مع كل مرحلة دور ولكل عصر آلياته الأمنية، وأدواته البنائية، يسير جنباً إلى جنب مع جديد الحياة، وكتابنا

هذا ينطق بجديد الظاهرة، ويقف بالأمن في أوليات متطلباتها، كأداة من أدوات نجاحها، ليأتي الأمن داعماً لها وموازناً بين سلبياتها وإيجابياتها، كأيِّ ظاهرة إنسانية لابدّ لها ممن يحمل همها، ويكفيها مسالك الانزلاق والخروج عن طروحاتها، من خلال كشف التأثير الإيجابي ومعالجة التأثير السلبي، ومدى تأثيره على الحياة العامة، وفي هذا الطرح نأمل أنْ نكون قد وُفِقْنَا في إضافة الجديد للمكتبة الأمنية لعلَّ فيه ما ينفع وإن لم يكن فحسبنا أننا اجتهدنا، والله من وراء القصد.

كلمة أخيرة

في ختام التعرض للعولمة وقضاياها نجد أن كلمةً أخيرةً حَريٌّ بنا الإشارة إليها، تكمن في أن التحولات الكبيرة للحضارات الإنسانية ارتبطت بقوائم وركائز تستند عليها تلك التغيرات، ولم تأتِ من فراغ القول أو هامش العمل. إذ أن مبعثها أهداف، ودافعها غايات مرت بمخاضات زمانية اقتضت وجودها كأسباب، وجاءت نتائجها ولادةَ أسلوبٍ جديدٍ قام على انقاض مفهوم سابق، أو تطوير له. تبرز نقطة بداية لحاجة ملحة تمخض عنها هذا الأسلوب، وهي من سُنن التطور في الحياة على الأرض، ومن الطبيعي أن تتمازج التطورات من جوانب الحياة، تتسع دائرتها لتشمل نواحي الإنسانية المختلفة، وتتعدد صيغه وأشكاله، إقتصادية، وثقافية، وأمنية، واجتماعية... إلخ.

وإذا كانت الآراء قد تضاربت حول العولمة بين ثلاث اتجاهات من ناصح بالأخذ بها على عِلَلِهَا وآخَرُ يتوجس خيفة، وينادي بالتريث، وثالث يميل إلى القبول بها في حدود إيجابياتها ومعالجة سلبياتها ـ وهو موقف الاعتدال ـ، وعين العقل. وهو ما ذهب إليه سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز في لقاء القمة التاسع عشر لدول مجلس التعاون، إذ أوضَح أن العالم يواجه تياراً قويًّا عارماً هو تيار العولمة، الذي ينادي بفتح الحدود، وإزالة العوائق أمام حركة البشر والأفكار، ورؤوس الأموال، والبضائع، واستطرد قائلاً:

كل الدلائل تشير إلى أن هذا التيار سوف يزداد قوة واندفاعاً في السنوات القادمة. على نحو يحتم علينا أن نتخذ نحوه سياسة واضحة ثابتة، تتجاوز موقف المتفرج الذي يكتفي بالتأييد أو الشجب، وفي جانب العولمة الاقتصادية قال سموه: إن اقتصاد الخليج لا يمكن أن يظل بمنأىً عن تأثيرات الاقتصاد العالمي. وقد أصبح من الواضح للجميع أن أيَّ هَزَّةٍ اقتصادية في أي مكان سيكون لها أثرها القوي في مكان آخر، فنحن لا نستطيع أن نعيش بمعزل عن العالم.

وأردف سموه قائلاً: إننا نرحب بعولمة التجارة، وعولمة الاستثمار، ولكننا نرفض عولمة الفكر الفاسد، ونرفض عولمة الانحراف الذي يختفي تحت أسماء براقة.

وهذا لا يعني الجمود في الحركة، فصدورنا وبيوتنا مفتوحة لكل جديد مفيد. ولكنها موصدة في وجه الرياح التي تحاول زعزعة معتقداتنا، وخلخلة مجتمعاتنا. فمنهجنا يستمد قوته من وسطية الإسلام، الذي يتخذ بها موقفاً معتدلاً من القديم والجديد، مستنيرين بكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبسُنة نبيه المختار عليه أفضل الصلاة والسلام.

وأضاف سموه:

ولا يراودني أدنى شك إن شاء الله أن سراج العقيدة السمحة كفيل بأن يبين لنا الطريق المستقيم، حتى عندما تلتبس الطرق وتتلبد الأجواء بالغيوم[1]. (انتهى).

بهذا الطرح الواعي فَصّلَ سمو وليِّ العهدِ عَصْرَ العولمة، وأبانَ منهجاً وسطياً للأخذ بإيجابياتها، ومحاسن العمل بها،

(١) مجلة كلية الملك خالد العسكرية عدد ٥٨ مايو ١٩٩٩م.

وشَدَّدَ على نبذ مؤثراتها السلبية، والاحتكام في ذلك إلى شرع الله، ونهج رسوله صلى الله عليه وسلم في مواجهة ما يتعارض مع قيم وأخلاقيات المجتمع المسلم، حتى لا تضلنا العولمة، ويجرفنا تيارها على حين غفلة.

ولا غرو في ذلك، فهناك شواهد في الدول التي اكتوت بهبوب العولمة، باتت تحتقن بمشكلات يئن بها كاهلها، وأفرزت ارتفاعاً في نسبة الجريمة، وطرأت سلوكياتٌ وانحرافاتٌ لم تكن مألوفة من قَبْلُ كناتج طبيعي لانفتاح السوق، ودخول رؤوس أموال تستثمر في السوق المحلي للدول الأخرى بهدف تنمية الاقتصاد، وانتعاش الأسواق، ورفع الدخل المعيشي، إلا أن هذا الهدف يترتب عليه مضاربات وتنافسات تخفي وراءها الهدف الظاهر إلى أهداف غير منظورة قد تؤدي إلى انهيار السوق، وتضر بالاقتصاد، وتنهار معها قوى السوق المحلي، وإلى جانب السوق وانفتاحه، والأموال واستثمارها يتبع ذلك الاحتكاك البشري، وافراز أنماط سلوكية وعادات وتقاليد مغروسة في النفوس، والتأثر بها وترويجها، إضافة إلى الانفتاح الثقافي، والتلاقح الفكري والاجتماعي، وانتشار وسائل

الإعلام، والربط بينها وبين الترويج التجاري بأساليب مدروسة مقنعة، تستخدم أبعاد ثقافية وترويحية تهتك الذوق العام للمجتمعات المُحافِظَة، وتعمل على إفساد الأخلاق وخدش الحشمة المتوارثة للأسر، وتدعو الشباب - وخاصة الصغار - إلى التفاعل مع الملهيات، وجذبهم بالصورة والحركة وقتل أحلامهم.

ولعلنا في هذا الكتاب قد سلطنا الضوء على العولمة، وشجعنا على الأخذ بها، وتبيان سلبياتها، والتربع على متوسط مشترك بين شرائحها، وفئاتها، ومتعلقاتها، ومناهجها المتنوعة.

ووفقنا في موضوعنا حصراً على تأثير العولمة من الأوضاع الاجتماعية من منظور أمنيٍ شاملٍ.

وفي ختام ما ذهبنا إليه، نسأل الله أن يحفظ كيان أمتنا من غوائل الإجرام، وغيلة العولمة غير المنظورة، وأن يصون بلادنا من كل سوء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهم المراجع

- القرآن الكريم
- أحاديث السنة النبوية
- الأمن في الإسلام لمعالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي.
طبع ونشر وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (المملكة العربية السعودية).
- الأمن العام وأثره في بناء الحضارة.
(دار النشر - المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب)
(أكاديمية نايف للعلوم الأمنية - حاليا) الرياض.
- فاعلية القيادة الأمنية في إنتاجية رجل الأمن.
(العقيد فهد بن عبود السواط - مكتبة الراشد - الرياض).
- حالا ت فوضى - الآثار الاجتماعية للعولمة.
(ترجمة عمران أبو حجله - مراجعة هشام عبدالله)
(المؤسسة العربية للدراسات والنشر). بيروت.

- مقال العولمة وآثارها الأمنية - الفريق د. عباس أبو شامة.
(معهد الدراسات العليا - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية).
(مجلة كلية الملك خالد العسكرية - صفر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مقال العولمة والعسكرة - العميد دكتور هيثم الكيلانـــي.
(مجلة الحرس الوطني محرم ١٤٢٠هـ - أبريل ١٩٩٩م.

فهرس الموضوعات

الإهداء : ٥
المؤلف في سطور ٦
المقدمة : ٧
العولمة : ١٢
تعريف العولمة ١٢
آفاق العولمة ١٩
ملامح العولمة ٢٣
مظاهر العولمة ٢٥
أولاً : المجال الاقتصادي ٢٥
ثانياً : المجال الثقافي والفكري ٢٦
ما هي الأوجه المحتملة للنشاطات الإجرامية في نطاق العولمة: على ضوء مظاهر وملامح العولمة وآفاقها ٣٣
أولاً : انفتاح السوق ٣٤

ثانياً : جرائم العنف والإرهاب ٣٥
ثالثاً : تهريب وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية ٣٦
رابعاً : غسيل الأموال ٣٧
خامساً : العمالة الرخيصة المزاحمة للعمالة المحلية ٣٨
سادساً : التغييرات التقنية المتلاحقة ٣٨
سابعاً : الإعلام العولمي ٤٠
ثامناً : تصاعد البطالة ٤١
تاسعاً: الصراعات التنافسية في السوق ٤٢
عاشراً : ٤٢
حلول المعالجة من خطر الجريمة المنظمة تحت ظلال العولمة ٤٥
نظرة إلى محاور برنامج العمل الأمني المقترح لمواجهة المخـــاطر الأمنية في ظل العولمـــــة ٤٧
المحور الأول ٤٩
المحور الثاني ٤٩
المحور الثالث ٤٩
المحور الرابع ٥٠

المحور الخامس ٥٠
المحور السادس ٥٠
المحور السابع ٥١
المحور الثامن ٥١
المحور التاسع ٥١
المحور العاشر ٥١
المحور الحادي عشر ٥٢
المحور الثاني عشر ٥٢
المحور الثالث عشر ٥٢
المحور الرابع عشر ٥٣
المحور الخامس عشر ٥٣
الأمن التقليدي أساس البنية الأمنية القادمة لزمن العولمة ٥٥
- الأمن الوطني في ظل العولمة ٥٥
- المفهوم العام للأمن ٦٣
تعريف الأمن ٦٥
مظاهر الأمن ٦٨
مقومات الأمن ٧٠

السلطة ٧٢
القانون "نظام" ٧٢
استجابة وطاعة ٧٣
العدالة ٧٤
القيم والمباديء ٧٥
ترابط اجتماعي ٧٧
اقتصاد معيشي ٧٧
استقرار مرتبط بالأرض ٧٨
الشعور بالانتماء للوطن والولاء له ٧٩
العنصر البشري ٨٠
العنصر العدلي (القانوني) ٨٢
العنصر التنظيمي (وإجراءات الأداء الوظيفي) ٨٣
استراتيجية الأمن الشامل ٨٤
الخاتمة ٩٠
كلمة أخيرة ٩٢
أهم المراجع ٩٧
فهرس الموضوعات ٩٩

شركة مطابع نجد التجارية
تلفون : ٤٤٨٠٢٤ - ٤٤٨٠٢٦ فاكس: ٤٤٨٠٧٥٥